

تاريخ الإرسال (2020-05-11)، تاريخ قبول النشر (2020-05-30)

أ.د. محمود هاشم عنبر

اسم الباحث الأول:

أ. مازن رشاد الحلو

اسم الباحث الثاني:

الجامعة الإسلامية-غزة

اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

mhelou@ucas.edu.ps

تنظيم العلاقات المالية في ضوء القرآن

ال الكريم

دراسة موضوعية

الملخص:

هذه الدراسة تبحث في موضوع من موضوعات القرآن الكريم، وهو تنظيم العلاقات المالية في ضوء القرآن الكريم. وقد بين الباحثان في التمهيد مفهوم المال لغةً، واصطلاحاً، والعلاقة بينهما، وورود المال في السياق القرآني وتحدثا في المبحث الأول حول تنظيم العلاقات المالية للفرد، وما يخصه من معاملات مالية تعود عليه بالنفع ، وفي المبحث الثاني عن تنظيم العلاقات المالية بين الأفراد باعتبارها علاقة تشاركية، ومعاملة مالية قائمة على المشاركة بين أكثر من فرد ، والمبحث الثالث بين الباحثان فيه تنظيم الدولة للعلاقات المالية في المجتمع باعتبارها الراعي للجميع والمباحث الثلاثة تعتبر من وسائل القرآن الكريم في تنظيم العلاقات المالية في المجتمع الإسلامي، وقد خرج الباحثان بنتائج، وتوصيات حيث كان من أهم نتائج البحث :أن القرآن الكريم قد وضع منهجية "حكيمة" لتنظيم العلاقات المالية بين الناس في المجتمع الإسلامي، وهذه المنهجية لا تتطابق بها أي قوانين وضعية مهما بلغت ثقافة وأوضاعها، ومهما ارتفعت براعة صانعيها. وأما أهم التوصيات التي خرج بها الباحثان: يوصي الباحثان طلبة العلم خاصة العلم الشرعي بضرورة الاستمرار في طرق موضوعات القرآن الكريم لتقديم الحلول الشافية لمشاكل الإنسانية عامة، ولقضايا الأمة خاصة.

كلمات مفتاحية: المال، العلاقات، تنظيم، الفرد، المجتمعات.

Quranic means in organizing financial relations

Abstract:

This study research a topic of the holy Qur'an, which is entitled: Quranic means in organizing financial relations, And that consists of an introduction, a preliminary, three topics, and conclusion among the two researchers.

the introduction talks about Linguistic and idiomatic meaning of money and the relationship between them, the first topic about the means of halal earning, the second topic about the means of haram earning, the third talks about The Holy Qur'an methods to preserving private and public money, The three topics are considered the means of the Holy Qur'an in organizing financial relations in the Islamic community, The researchers came up with results and recommendations, One of the most important results that The Holy Qur'an has developed a "wise" methodology to organize financial relations between people in the Islamic community, and this methodology is not matched by any statutory laws, no matter how much their culture was, and whatever the creativity of its creators was.

As for the most important recommendations that the researchers came out with: The researchers recommend students, especially Islamic science students, to the necessity of continuing the topics of the Holy Qur'an to provide healing solutions to the problems of humanity in general, and the Islamic nation's issues in particular

Keywords: money, organizing, financial.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا وسبيئات أعمالنا من يهدى الله فهو المهدي ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله الهادي البشير وبعد: فإنَّ الله تعالى جعل من مقاصد هذه الشريعة حفظ الدين ، والعقل ، والنفس ، والعرض ، والمال ولما كان المال عصب الحياة تقوم عليه شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وكل ما يندرج تحتها حاجة لتنظيم علاقاته المالية جاء القرآن العظيم بقوانين ربانية وسُنن كونية تكفل تنظيم العلاقة المالية وغيرها من العلاقات بين شرائح المجتمع على النطاق الفردي الذاتي، وما كان بين الأفراد من علاقات مالية مشتركة ، وما كان من تنظيم الدولة للعلاقات المالية في المجتمع ، وذلك عن طريق وسائل قرآنية تكفل تنظيم هذه العلاقات، ومن هنا جاءت هذه الدراسة تتحدث عن تنظيم هذه العلاقة، وذلك وفق منهج حكيم يختلف عن باقي المناهج الوضعية، ونظرًا لما تعانيه أممَّا الإسلامية اليوم من أزمات اقتصادية بسبب سوء تنظيم العلاقات المالية ، ونتيجة لعدم العدالة في توزيع المال بسبب البعد عن منهج القرآن العظيم فقد اختار الباحثان بحثهما بعنوان:

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في نقاط عديدة منها:

1. اهتمام القرآن الكريم بتنظيم العلاقات المالية في المجتمع الإسلامي ويظهر ذلك من خلال الآيات القرآنية العديدة التي ذكر فيها المال، والمعاملات المالية التي تحت المسلمين على الكسب الحلال، وتحثهم على العدالة في توزيع المواريث، والزكاة، وعدم الإسراف، والتبذير.
2. حرص القرآن الكريم على تنظيم العلاقات المالية للفرد ذاته، و بين الأفراد بعضهما البعض، وكذلك تنظيم العلاقات المالية من خلال الدولة، وذلك من خلال إطار منهج قرآني قويم يضمن حياة كريمة للأفراد خاصة، والمجتمعات عامة.
3. حاجة الأمة الإسلامية في هذا العصر إلى التعرف على منهج القرآن الكريم في تنظيم العلاقات المالية التي تعتبر سبباً في علاج الأزمات الاقتصادية في ظل الأحوال الاقتصادية الخانقة التي تحيَاها الشعوب عامةً، وشعوب العالم الإسلامي خاصةً.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذا البحث أسباب عديدة من أهمها:

1. إن الخلل في تنظيم العلاقات المالية قد انتشر بين الناس وخاصة في بلاد المسلمين، وقد سلك الناس في تنظيم علاقتهم المالية مسلكاً، غير طريق القرآن الكريم، فجاء البحث يضع حلولاً لذلك من خلال المنهجية القرآنية في تنظيم العلاقات المالية.
2. أهمية الموضوع وخطورته حيث يتعلق بسعادة الناس وراحتهم في الدنيا وتطبيق بعض القضايا التشريعية في العبادات والمعاملات كالإنفاق والزكاة والبيع والدين والميراث.. الخ.
3. حاجة المكتبة الإسلامية إلى تناول مثل هذه الموضوعات في إطار دراسة قرآنية موضوعية محكمة.

أهداف البحث وغاياته: لهذا البحث أهداف وغايات عديدة من أهمها:

1. ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى هو أول هدف وأسمى غاية يرجوها الباحثان من كتابة هذا البحث.
2. تنظيم العلاقات المالية بما يكفل حفظ الحقوق وبقاء المجتمع متماساً مع القضاء على أسباب التفكاك.
3. المساهمة في علاج الأزمة الاقتصادية للأفراد، والمجتمعات من خلال منهج القرآن الكريم في تنظيم العلاقات المالية.
4. التأكيد على صلاحية القرآن الكريم لكل زمان ومكان وحال وأنه قادر على تنظيم العلاقات المالية للأفراد والمجتمعات.
5. التعرف على العلاقات المالية في القرآن حيث إن العلاقات المالية لا تقتصر على البيع والشراء، بل هي أوسع من ذلك بكثير بحيث تشمل الفرد والمجتمع وما يتعلق بهما من معاملات مالية كالزكاة، والمواريث، والدين،
6. إثراء المكتبة الإسلامية ببحث تفسيري يتناول هذا الموضوع في إطار دراسة موضوعية محكمة.

7. التأكيد على العدالة في توزيع، وتنظيم الثروات على الأمة، وتوزيع المواريث، وكذلك الزكاة، وغيرها من المعاملات المالية بالعدل.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، واحتسبت المقدمة على: أهمية الدراسة، وأسباب اختيار البحث، وأهداف البحث، وغاياته، وتمهيد واشتمل التمهيد على:

وقد اشتمل على: **وقفات مع المال في اللغة والاصطلاح والسياق القرآني** وفيه:

أولاً: مفهوم المال لغةً، واصطلاحاً، والعلاقة بينهما

ثانياً: المال، واشتقاقاته في السياق القرآني

ثالثاً: موضوعات المال في السور المكية والمدنية

وعلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

تنظيم العلاقات المالية لفرد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النهي عن الإسراف، والتبذير

المطلب الثاني: التوازن في النفقة

المطلب الثالث: العدل الرباني في توزيع المواريث

المبحث الثاني

تنظيم العلاقات المالية بين الأفراد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تنظيم العلاقة بين الدائن والمدين

المطلب الثاني: النهي عن التطفي في الكيل والميزان

المطلب الثالث: الوفاء بالعقود والمواثيق بين الناس

المبحث الثالث

تنظيم الدولة للعلاقات المالية في المجتمع

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العدل في توزيع أموال الزكاة

المطلب الثاني: العدل في توزيع الغنائم والفيء

المطلب الثالث: مراقبة الدولة للأماكن الربوية

والختمة، وقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات

ثبت المراجع والمصادر

التمهيد

وقد اشتمل على: **وقفات مع المال في اللغة والاصطلاح والسياق القرآني**

وفيه:

أولاً: مفهوم المال لغةً، واصطلاحاً، والعلاقة بينهما:**1. مفهوم المال لغةً:**

أصل الكلمة مال مشتقة من الكلمة مول الميم والواو واللام الكلمة واحدة، يقال: **تمؤل الرجل**: اتخذ مالاً. ومَالَ يَمَالُ: كثُر ماله⁽¹⁾، والمال يجمع على أموال⁽²⁾، والمال ما ملكته من جميع الأشياء، وهو في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتضي ويلك من الأعيان كالإبل والغنم، والرقيق والعروض، وغير ذلك، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم⁽³⁾، وإنما سمي المال مالاً، لأنه يميل بالناس⁽⁴⁾.

ما سبق يتبيّن للباحثين أن المال في اللغة: هو ما يمتلك، ويقتضي من جميع الأشياء.

2. مفهوم المال اصطلاحاً:

عرف العلماء المال بتعريفات متباعدة، وذلك كما يلي:

أولاً: المال عند المفسرين:

عرف المفسرون قديماً، وحديثاً المال بعدة تعريفات منها:

أولاً: المال عند المفسرين القدامى:

1. عرف الإمام الطبرى، والخازن المال بأنه: قوم الناس وقوم معايشهم⁽⁵⁾.

2. وأما الإمام الرازى فقد عرفه بقوله: هو الماشية وما كسب من نسلها، ونتاجها⁽⁶⁾.

ثانياً: المال عند المفسرين المحدثين:

1. فقد عرف الإمام الطاهر بن عاشور بقوله: ما يقدره يكون قدر إقامة نظام معاش أفراد الناس في تناول الضروريات وال حاجيات والتحسينيات بحسب مبلغ حضارتهم حاصلاً بكم⁽⁷⁾.

2. وأما الشيخ الشعراوى فقد عرفه بقوله: المال هو كل ما يتمول إلا أننا نصرفه إلى شيء يمكن أن يأتي بكل متمول وأسميه بالنقد⁽⁸⁾.

ومن وحي التعريف السابقة اجتهد الباحثان في صياغة تعريف اصطلاحى للمال، وهو:

القوم معايش الناس وعصب حياتهم يميل إليه الطبع ويجري فيه البذل، والمنع ويحصل عليه الناس بالدبح لتناول ضروريات الحياة واحتياجاتها بحسب مبلغ حضارتهم.

3. العلاقة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية:

بعد تتبع الباحثين للمعنى اللغوية، والاصطلاحية للمال يتبيّن لهما أن المعنى اللغوي جزء من المعاني الاصطلاحية، وأن المعنى الاصطلاحية أعم، وأشمل من المعنى اللغوية.

ثانياً: المال، واشتقاقاته في السياق القرآني

وردت لفظة المال واشتقاقاتها في السياق القرآني؛ ستة وثمانين مرّة⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج 285/5).

⁽²⁾ الفراهيدي، العين (ج 344/8).

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب (ج 11/635).

⁽⁴⁾ ابن أبي حاتم ، تفسير القرآن العظيم (ج 8/2783).

⁽⁵⁾ الطبرى، جامع البيان (ج 398/6) ، الخازن ، لباب التأويل في معانى التنزيل (ج 1/478).

⁽⁶⁾ الرازى ، مفاتيح الغيب (ج 32/156).

⁽⁷⁾ ابن عاشور ، التحرير والتتوير (ج 2/188).

⁽⁸⁾ الشعراوى ، تفسير الشعراوى (ج 2/731).

مزعةٌ على ثمانٍ وثلاثين سورةً مكيةً، ومدنية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: لفظة المال واشتقاتها في السور المكية :

وردت لفظة المال واشتقاتها في السور المكية في اثنين وثلاثين موضعًا موزعةً على اثنتين وعشرين سورة.

ثانياً: لفظة المال واشتقاتها في السور المدنية :

وردت لفظة المال واشتقاتها في السور المدنية في أربعة وخمسين موضعًا، موزعة على سبعة عشرة سورة.

وهذا الجدول يعرض إحصائية للفظة المال واشتقاتها وورودها في سور القرآن الكريم المكية منها والمدنية.

المجموع	عدد تكرارها في السور المدنية	عدد تكرارها في السور المكية	اللفظة القرآنية	م
11	3	8	المال	.1
7	0	7	مالاً	.2
6	1	5	ماله	.3
1	0	1	ماليه	.4
11	7	4	أموال	.5
3	1	2	أموالاً	.6
14	13	1	أموالكم	.7
2	1	1	أموالنا	.8
31	28	3	أموالهم	.9
86	54	32	المجموع	10

ثالثاً: موضوعات المال في السور المكية والمدنية

1. موضوعات الآيات المكية التي وردت لفظة المال ومشتقاتها في سياقها:

وردت لفظة المال واشتقاتها في سياقات عديدة، وموضوعات متعددة منها:

أولاً: وردت في سياق النهي عن قرب مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن، والحد على حفظه وصيانته، وهو توجيه يتاسب مع مرحلة

الدعوة في العهد المكي بغرض رفع الظلم عن اليتامي وتنقية أموال الأوصياء من الحرام.

ثانياً: كما وردت لفظة المال في سياق القصص القرآني، والذي كان غالبية نزوله في العهد المكي، فقد جاءت لفظة المال في

سياق؛ قصة نوح عليه السلام، وموسى عليه السلام، وشعيب عليه السلام، وسليمان عليه السلام، وقصة أصحاب

الجنتين،...وغيرها وهذا يتاسب في موضوعه مع خصائص القرآن المكي ومميزاته في عرض القصص القرآني لأخذ العبرة

والعظة.

ثالثاً: كما نهت الآيات المكية عن الزينة، والتباكي، والتلاشي، والتفاخر، وهذا يتاسب في موضوعه مع طبيعة كفار قريش في العهد المكي

في التباكي، والتلاشي بالأموال، والذي كان سبباً في إعراض كثير منهم عن الإسلام بسبب دخول الفقراء والمستضعفين في

الإسلام، وخص الأموال والأولاد بالذكر، لأن الكفار كانوا أكثر ما يكونون اغتراراً بالأموال والأولاد، وقد حكى القرآن غرورهم هذا

بـأموالهم وأولادهم في كثير من الآيات⁽¹⁰⁾

⁽⁹⁾ عبد الباقى، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 778، 779.

⁽¹⁰⁾ الطنطاوى: التفسير الوسيط (ج 2/ 230).

رابعاً: ونهت الآيات المكية عن الحب الشديد للمال، والحرص على جمعه بأي وسيلة كانت حيث كان أهل الجاهلية يعتبرون أن الحال هو كل ما حل بين أيديهم، وهذا يتاسب مع المرحلة المكية، وقد حرص القرآن الكريم على تهذيب صفات أهل مكة في حبهم، وحب جمعهم للمال بأي طريقة كانت.

خامساً: كما وردت لفظة المال في سياق النهي عن اتباع خطوات الشيطان، ووعوده الباطلة الهدامة لعقيدة الإنسان الصحيحة.

سادساً: كما وردت في سياق بيان منهجية الكفار قديماً، وحديثاً في إنفاق المال للصد عن دعوة الله فكان فرعون يملك المال والزينة للصد عن سبيل الله وكذلك كفار قريش فقد وصفهم القرآن الكريم بأنهم ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيله.

سابعاً: وردت لفظة المال في سياق النهي عن قبول الرشوة، والهداية، والتي يهدف بها أعداء الدين شراء ذمم المؤمنين، والتنازل عن جزء من دينهم، وعقidiتهم وهذا يتاسب مع طبيعة كفار قريش الذين قدموا الهدايا والعروض والإغراءات لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بداية الدعوة.

ثامناً: وقد وردت لفظة المال أيضاً في الآيات المكية في سياق التذكير بأسباب النعم، ومنها:

نعم الله تعالى علىبني إسرائيل حيث أمدتهم بأموال وبنين، وهذا يتاسب مع موضوع السور المكية التي بيّنت أن أهل قريش أدمهم الله تعالى بالأموال لوجود البيت الحرام الذي تهوي إليه أفئدة الناس، وكذلك التجارة التي كان يشتعل بها أهل مكة؛ فكانت هذه إشارة لهم بالحفظ على نعم الله تعالى بالإيمان، وتحذيرهم من زوالها بالاستمرار على الكفر

تاسعاً: كما وردت لفظة المال ومشقاتها في سياق الحث على إعطاء جزء معلوم من المال للسائل، والمحروم، وكان ذلك توطئة لنفوس المؤمنين في مكة لتهذيبها، وتهيئة لفرضية الزكاة في العهد المدني، واستهانة همهم على البذل، والعطاء.

عاشرًا: وجاءت الآيات المكية تتوعد أصحاب الأموال كالوليد بن المغيرة، وأبي لهب اللذين كانوا من صناديد قريش في الكفر، والصد عن سبيل الله تعالى مبينة أن هذه الأموال لا تغني عنهما شيئاً في الآخرة، وهي رسالة واضحة لكل أصحاب الأموال في مكة، وفي كل زمان ومكان، الذين أنساتهم أموالهم آخرتهم بأن هذه الأموال لن تغني عنهم من عذاب الله شيئاً.

حادي عشر: كما نهت الآيات المكية عن أكل أموال الناس بالباطل بالربا مبينة أن مال الربا لا يربو عند الله، وهذا النهي يتاسب مع المرحلة الدعوية المكية حيث كان الربا متفشياً في المجتمع الجاهلي، وكان أغنياء الجاهلية يمتصون دماء الفقراء بالربا بطرق كثيرة، وصور مختلفة مستغلين فقرهم وحاجاتهم، وعوزهم.

ثاني عشر: كما تحدثت الآيات المدنية عن دعاء موسى عليه السلام على فرعون، وأعوانه بالطمس على أموالهم التي استغلوها في استضعفان بنبي إسرائيل، واستعبادهم، وكانت هذه رسالة لأغنياء الجاهلية بعدم استغلال أموالهم في استضعفان المحتجزين من الناس، وانتهاك كرامتهم.

2. موضوعات الآيات المدنية التي وردت لفظة المال ومشقاتها في سياقها:

أولاً: وردت لفظة المال في سياق الحث على الإنفاق، والصدقات، وهذا يتاسب وطبيعة المرحلة الجديدة والتي انقل فيها المسلمين من مرحلة الضعف المادي، والنمير إلى مرحلة القوة المادية والمعنوية وكذلك الاقتصادية، وذلك من خلال حصولهم على المال من موارد عديدة كالغائم، والفيء، والتجارة... وغيرها وتملكهم لهذا المال يوجب أداء حقه من التفقة والرकأة

ثانياً: جاءت لفظة المال في سياق الحديث عن الربا، وبيان حكمه، وهذا يتاسب مع خصائص السور المدنية التي تحدث عن الأحكام التشريعية من حيث الحال والحرام، وبيان حكم الربا من ضمن هذه الأحكام.

ثالثاً: وردت لفظة المال في سياق الحث على الجهاد، والقتال في سبيل الله تعالى، وهذا يتاسب مع مرحلة الدعوة في العهد المدني، التي كثرت فيها الغزوات فجاءت الآيات تحث المؤمنين على الجهاد؛ بالمال، والنفس، والجود بالغالى والنفيس في سبيل الحفاظ على الدين، والدفاع عن العقيدة حتى تبقى راية الحق عاليةً خفافةً.

رابعاً: كما وردت لفظة المال في سياق الحديث عن قصة طالوت وجالوت لإلغاء تلك النظرة القاصرة بأن الحاكم، أو الأمير لا بد أن يكون أغنى الناس، وليس من حق الفقير أن يتولى إمارةً، أو ولايةً، وهذا التوجيه يتناسب وواقع أهل المدينة التي يسكنها اليهود، الذين هذه هي خصائصهم، وصفاتهم ونظرتهم القاصرة فيما يملك الأمر بأن يكون ذا مال، وأن الملك يكون بالإرث، ويعتمد بالمال⁽¹¹⁾.

خامساً: كما وردت في سياق النهي عن أكل مال اليتيم، وأكل أموال الناس مرة أخرى في السياق المدني بعد مجبيه في السياق نفسه في السور المكية، وذلك للتأكيد على قبح تلك المحرمات، وهذا يتناسب مع طبيعة الانفتاح الاقتصادي والمالي في العهد المدني وأثره في تغيير النفس وخاصة بوجود اليهود والمنافقين الذي يعملون على نشر المعصية، وإبعاد المسلمين عن الطريق المستقيم.

سادساً: كما وردت لفظة المال في سياق القوامة، وهذا يتناسب مع هذا الموضوع باعتبار أن القوامة تتحقق بأمررين:
أحدهما: التفضيل

ثانيهما: الإنفاق يقول تعالى: **الرَّجُلُ قَوَمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَّبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**
(النساء: 34) والإنفاق يكون بالمال، وهو ركيزة أساسية في القوامة خاصة إن كان هناك تعدد للزوجات

سابعاً: كما جاءت الآيات المدنية تحت على اغتنام أموالهم بالزواج الحلال، وزواج النساء المحصنات بعد أن كانت الأموال، والطاقات تهدر في الجاهلية في السفاح، وأنواع الزواج المحرمة، والتي عُدَت من أنواع الزنا.

ثامناً: وقد وردت لفظة المال وشتقاتها في الآيات المدنية في سياق ضرب الأمثل؛ فالمثل الأول جاء لاستهانة هم المؤمنين على الإنفاق في سبيل الله تعالى مبيناً، وممثلاً الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله تعالى كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سبعة مائة حبة، وجاء في المثل الثاني حتَّى على إخلاص النية لله عند النفقة، وعدم الرياء، والمراءة، وكان هذا درساً للمؤمنين بحثهم على الصدقية الخالصة، والإنفاق في سبيل الله بعيد عن النفاق، وهذا يتناسب مع واقع الحياة الإيمانية التي كان يعيشها المؤمنون، ورسولهم القدوة بين ظهرانيهم.

تاسعاً: كما وردت الآيات المدنية تتحدث عن حقيقة حياة المؤمنين في هذه الحياة الدنيا التي تقوم على الصبر على البلاء، والابتلاء، وتهيئة نفوسهم بأن المؤمن قد يتعرض في هذه الحياة الدنيا إلى ابتلاء بشيء من الخوف، والجوع، ونقص من الأموال، والأنفس، والثمرات، وهذا التوجيه يتناسب مع حالة الدعوة على أرض المدنية، وما يتعرض له المؤمنون أثناء الغزوات، والفتورات القادمة إلى مثل هذه الابتلاءات.

عاشرأً: وجهت الآيات المدنية إلى أغنياء الكفار مرة أخرى بعد أن وجهت هذه الرسالة لهم بمكة بأن أموالهم التي تمنعهم من الإيمان وتقودهم إلى التكبر على الخالق سبحانه وتعالى؛ لن تغنى عنهم في الآخرة شيئاً مذكرة لهم بمصير فرعون الذي ملك خزائن مصر، واستخف قومه فأطاعوه فلم تغُ عنه أمواله شيئاً، وخسر الدنيا، والآخرة فكان في تجديد هذا التوجيه القرآني رسالة إلى كفار مكة والقبائل العربية فيسائر الجزيرة العربية.

وبعد أن استعرض الباحثان موضوعات الآيات التي وردت فيها لفظة المال، ومشتقاتها تبين أن هذه الموضوعات، والتوجيهات القرآنية ناسبت كل مرحلة من مراحل الدعوة كما ناسبت المدعوين، وليس هذا غريباً فالقرآن الكريم وتوجيهاته من لدن حكيم خير.

المبحث الأول

تنظيم العلاقات المالية لفرد

امتاز القرآن الكريم بمنهج انفرد عن غيره من المناهج في تنظيم حياة الإنسان، وعلاقاته؛ في عقيدته، وعبادته، وسلوكه، وأخلاقه، وأحواله الشخصية... ومن هذه العلاقات أن القرآن الكريم تميز عن غيره في بيان وسائل المحافظة على المال الخاص بالفرد، وذلك

⁽¹¹⁾ انظر البقاعي: نظم الدرر (ج 1/473)

لمكانة المال في الإسلام واهتمام القرآن الكريم به باعتباره عصب الحياة، وزينتها، ولن تجد منهاجً يضبط مثل هذه العلاقات المالية مثل منهج القرآن الكريم، وذلك لأنّه منهاجٌ رباني لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسيطرق الباحثان في هذا المبحث إلى بيان كيفية تنظيم العلاقات المالية للفرد، وما يتعلق به، وذلك خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: النهي عن الإسراف والتبذير

حفظ المال من المقاصد الذي جاء القرآن الكريم بها، وقد حرص القرآن الكريم على صيانة المال، وأمر المسلمين بحسن توجيهه، والحفظ عليه، وحدد لهم أماكن صرفه، وحذرهم من كل ما من شأنه أن يضيع هذا المال، وقد نهى القرآن الكريم عن الإسراف، وذلك في قوله تعالى : (..كُلُوا مِنْ ثَمَرَهِ إِذَا أَنْتُمْ رَاغُونَ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) الأنعام: ٤١ يقول السعدي في تفسيره للآية: " يعم النهي عن الإسراف في الأكل، وهو مجاوزة الحد والعادة، وأن يأكل صاحب الزرع أكلاً يضر بالزكاة، والإسراف في إخراج حق الزرع بحيث يخرج فوق الواجب عليه، ويضر نفسه أو عائلته أو غرماءه، فكل هذا من الإسراف الذي نهى الله عنه، الذي لا يحبه الله بل يبغضه ويمقت عليه"(12).

فالآلية السابقة كما يراها الباحثان تبين منهاجً فريدًا للمحافظة على المال الخاص، وخاصة مال الفقراء، وذلك بالنهي عن الإسراف في أكل صاحب الزرع أكلاً يضر بالزكاة، وكذلك أن ينفق فوق الواجب عليه، وصفة عدم الإسراف والتقتير من صفات عباد الرحمن الذين وصفهم الله بهذه الصفة فقال تعالى:

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ فَوَاماً) الفرقان: ٦٧، والإسراف من شأنه استفاده المال فلا يدوم الإنفاق(13)، وفيه ضياع المال؛ خاصة في المباحثات مثل: الطعام، والملبس، والمسكن، والأثاث فإن الإسراف في هذه الأشياء سبب في ذهاب المال الذي يمكن استغلاله استغلالاً أفضل حتى لا يقع الإنسان محسوراً، ومخدولاً فإن إسراف المال فيما سبق بعد فترة وجيزة يذهب، وتكون بحاجة لتغييرها، وهكذا... وعليه فإن اللباس لا يلبسوه للجمال، و"لا يأكلون طعاماً للذلة"(14) من هنا يتبيّن للباحثين أهمية النهي عن الإسراف في الحفاظ على المال الخاص للفرد، وحتى يحفظ من الضياع، وبعد عن الإسراف يُسمّم في تنظيم العلاقات المالية للفرد في المجتمع المسلم.

والنهي عن التبذير أيضاً يعد وسيلة من وسائل المحافظة على المال الخاص للفرد، وقد نهى الله تعالى عن التبذير وذم المبذرين؛ وحذر من التبذير كما في قوله تعالى:

(وَاتِّذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبَذِّرًا) (26) إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لريبه كفوراً(15) الإسراء: ٢٦ - ٢٧، "ووجه النهي عن التبذير هو أن المال جعل عوضاً لاقتناء ما يحتاج إليه المرء في حياته من ضروريات وحاجيات وتحسينات . وكان نظام القصد في إنفاقه ضامن كفايته في غالب الأحوال بحيث إذا أتفق في وجهه على ذلك الترتيب بين الضروري والحاجي والتحسيني أمن صاحبه من الخاصة فيما هو إليه أشد احتياجاً ، فتجاوز هذا الحد فيه يسمى تبذيراً بالنسبة إلى أصحاب الأموال ذات الكفاف ، وأما أهل الوفر والثروة فلأن ذلك الوفر ءاتٍ من أبواب اتسعت لأحد فضاق على آخر لا محالة لأن الأموال محدودة ، فذلك الوفر يجب أن يكون محفوظاً لإقامة أود المعوزين وأهل الحاجة الذين يزداد عددهم بمقدار وفرة الأموال التي بآيدي أهل الوفر والجدة ، فهو مرصود لإقامة مصالح العائلة والقبيلة وبالتالي مصالح الأمة، وقد جاء التحذير من التبذير ، لأن المرء إذا فعله اعتاده فأدمى عليه فصار له خلقاً لا يفارقه شأن الأخلاق الذمية أن يسهل تعليقها بالنفوس فإذا بذر المرء لم يلبث أن يصير من المبذرين ، أي المعروفين بهذا الوصف ، والمبذرون إخوان الشياطين ، فليحذر المرء من عمل هو من شأن إخوان الشياطين ، وليحذر أن ينقلب من إخوان الشياطين ... وهذا تحذير شديد من أن يفضي التبذير بصاحبـه إلى الكفر

(12) السعدي، تفسير السعدي (ص 276).

(13) ابن عاشور، التحرير والتتوير (ج 72/19).

(14) أبوحيان، تفسير البحر المحيط: (ج 6/470).

تدرِّجاً بسبَب التخلُّق بالطَّبائِع الشَّيْطانية ، فيذهب يتدَهُر في مهافيِ الضَّلالَة حتَّى يبلغ به إلى الكُفَّر⁽¹⁵⁾ ، والنَّهي عن التَّبَذِير هنا قد يحمل معنى آخر أنه يُراد منه النَّهي عن التَّبَذِير في الإِيتَاء ، يعني حينما تعطِي حقَّ الزَّكَاة ، فلا تأخذك الأُريحيَة الإِيمانِية فتعطِي أكثر مما يجب عليك ، وربما سمعت ثناء الناس وشكراً لهم فتزيد في عطائِك ، ثم بعد ذلك وبعد أن تخلو إلى نفسك ربما ندمت على ما فعلت ، ولَمْت نفسك على هذا الإِسْرَاف ، وقد يكون المعنى: أَعْطِ ذَا الْقَرْبَى والمساكين وابن السَّبِيل ، ولكن لا تُبَذِّر في الأمور الأخرى ، فالنَّهي هنا لا يعود إلى الإِيتَاء ، بل إلى الأمور التَّافِهَة التي يُنْفَق فيها المال في غير ضرورة⁽¹⁶⁾ ، وقد يظن ظان أن لا فرق بين الإِسْرَاف ، والتَّبَذِير ، وأنهما لفظان لمعنى واحد ، وقد وضح أبو هلال العسْكَري في كتابه الفروق اللُّغُويَّة الفرق بينهما فقال:

"إنَّ التَّبَذِير: إِنْفَاقُ الْمَالِ فِيمَا لَا يَنْبَغِي ، وَالإِسْرَافُ: صِرْفُهُ زِيَادَةً عَلَى مَا يَنْبَغِي"⁽¹⁷⁾

مما سبق يتبيَّن أنَّ القرآن الكريم انتَهَجَ منهجاً فريداً في تنظيم العلاقة الماليَّة لِلفرد ، وذلك بنهايَة الفرد عن تضييع المال عن طريق الإِسْرَاف ، والتَّبَذِير فلا إِفْرَاط ، ولا تقرِيب ، حتى في المباحثات ، وقد جاء الإسلام ليحقق مقاصد عديدة منها الحفاظ على الأموال ، وتنظيم العلاقة الماليَّة لِلفرد في المجتمع الإسلامي

المطلب الثاني: التوازن في النفقة:

المعاملات الماليَّة قائمةٌ على التوازن ، فإذا اخْتَلَ هذا التوازن اخْتَلَ النَّظام الماليُّ على مستوى الجماعات ، والأفراد ، وقد بين لنا القرآن العظيم أنَّ التوازن مرتبط بصفات عباد الرحمن الحريصين على إقامة العدل ، والتوازن الإيماني في الحياة الدنيا ، ومهما حاول الإنسان أن يقيِّم هذا التوازن من تلقاء نفسه فلن يستطع ، فهو أضعف من أن يأتِي بمنهج من عنده ليقيِّم التوازنات في حياته ، لذا كان القرآن الكريم شريعة التوازن ، والاعتدال الذي جاء بمنهج مستقل عن غيره من المناهج الوضعية ليبين كيفية تنظيم المال من خلال التوازن ، والتوازن مشتق من وزن ، ووزن ، وهو بناء يدلُّ على تعديلٍ واستقامة⁽¹⁸⁾ ، والتوازن يعني الوسطية والاعتدال ، ودليل على ذلك في أكثر من آية منها قوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً) الفرقان: ٦٧ أي: "ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة ، ولا بخلاف على أهليهم فيقتصرُون في حقهم فلا يكتفون بهم ، بل عدلاً خياراً ، وخير الأمور أوسطها ، لا هذا ولا هذا"⁽¹⁹⁾ ، وقد وصف الله عباد الرحمن بالقصد والوسطية ، وذلك لأنَّ التَّقْتِيرَ الذي يعني التضييق الذي هو نقِيس الإِسْرَاف ، والإِسْرَاف مجاوزة الحد في النفقة⁽²⁰⁾ ، وإنَّ في اختيار الوسطية في النفقة يضمن الإنسان لأهله نظاماً اقتصادياً ناجحاً يُثْرِي حياة الجماعة ، ويرْفَقُ بحياة الفرد⁽²¹⁾ ، ومن الآيات القرآنية التي تدعو إلى الوسطية وتنهي عن الشح والتَّبَذِير قوله تعالى : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنْقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدْ مَلُومًا مَحْسُورًا) الإِسْرَاء: ٢٩

يقول الطاهر بن عاشور في تفسيره: "... وقد تقرر في حكمَة الأخلاق أن لكل خلق طرفين ووسطاً ، فالطرفان إفراط وتقرِيب وكلاهما مقدار المصدِر وللمورد ، وأن الوسط هو العدل ، فالإنفاق والبذل حقيقة أحد طرفيها الشح وهو مفسدة المحاوِيج ولصاحب المال إذ يجر إليه كراهية الناس إيه وكراهيته إيه ، والطرف الآخر التَّبَذِير والإِسْرَاف ، وفيه مفاسد لذِي المال وعشيرته لأنَّه يصرف ماله عن مستحقه إلى مصارف غير جديرة بالصرف ، والوسط هو وضع المال في مواضعه وهو الحد الذي عبر عنه في الآية بـ"بني حالين بين لا ولا".⁽²²⁾

⁽¹⁵⁾ ابن عاشور ، التحرير والتَّوَبِير (ج 79/15).

⁽¹⁶⁾ الشعراوي ، تفسير الشعراوي (ج 14/8474-8475).

⁽¹⁷⁾ العسْكَري ، الفروق اللُّغُويَّة (ص 114).

⁽¹⁸⁾ انظر ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (ج 6/107).

⁽¹⁹⁾ ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (ج 6/123-124).

⁽²⁰⁾ انظر الرازى: مفاتيح الغيب (ج 24/95).

⁽²¹⁾ انظر الشعراوى: تفسير الشعراوى (ج 14/8817).

⁽²²⁾ ابن عاشور: التحرير والتَّوَبِير: (ج 15/84).

"فالممسك المفتر الذي يقبض يده على الإنفاق يتسبب في رُكود البضائع وتوقف حركة الحياة، وهذا خطر على المجتمع، وفي التبذير خطر على الفرد حيث ينفق كل ما معه، ولا يُبقي على شيء يرثي به في الحياة، فإذا لم تتبع هذا المنهج الحكيم فسوف تقع ملوماً على الإمساك، محسوراً على التبذير الذي فوت عليك فرصة الترقى مثل الآخرين"⁽²³⁾

ويؤكد الباحثان أنَّ القرآن الكريم عبر عن الاعتدال والتوازن عن هذه الأمة بالوسطية، وهو أن جعلها أمة وسطاً كما قال تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا). البقرة: ١٤٣ فالوسطية في إقامة الشرائع، وفي المعاملات والعلاقات المالية ومنها الوسطية والتوازن في النفقة التي تحمي الإنسان من نقص السنين، وضناك العيش.

المطلب الثالث: العدل الرباني في توزيع المواريث:

تميزت الشريعة الإسلامية الغراء عن غيرها من الشرائع؛ سماوية كانت أم وضعية بتوزيع الميراث بصورة لا تخلجها أدنى ريبة أوشك، وأن صاحب الميراث حصل على ميراثه دون الشعور بالظلم، أو الغبن، و"حقيقة توزيع الميراث في الإسلام قائمة على معايير تقواطع في الميراث خاصة ميزتها عن غيرها؛ فالمعيار الأول: هو درجة القرابة كلما كانت درجة القرابة أكثر كان نصيبه في الميراث أكثر، والمعيار الثاني: موقع الجيل الوارث كلما كان الجيل الوارث صغيراً في السن يستقبل الحياة كلما كان نصيبه في الميراث أكثر (الأب-الابن) ، والمعيار الثالث: الاتفاق في درجة القرابة، واتفاق في موقع الجيل الوارث، والفارق في العباء المادي"⁽²⁴⁾

وقد وردت معرفة ميراث كل إنسان، ومقدار ما يرث في العديد من الآيات القرآنية، ووضحت فيها نصيب كل فرد، كالوالدين، والزوجين، والأولاد-ذكوراً، وإناثاً-والإخوة والأخوات، وغير ذلك جاء تفصيلها على النحو التالي:

أولاً: نصيب الأولاد في الميراث:

اختلاف نصيب الذكور عن الإناث في الميراث لاختلاف حال الوارثين، وجنسهم كما بينته آيات المواريث في سورة النساء كما في قوله تعالى:

(يُوصِّيُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ الْأُنْثَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ الْأُنْثَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَّتَ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ بِج...) النساء: ١١: تبين الآية نصيب الأولاد- ذكوراً، وإناثاً - والتقدير لميراثهما "ليس فيه تقدير ميراث كل واحد منهم ومبلاع ما يستحقه، بل فيه أن ما كان من قليل أو كثير فيبين الأولاد على هذه النسبة، وذلك يتناول ما فضل عن أصحاب الفرائض، ..."⁽²⁵⁾ هذه النسبة قائمة على "... أَنَّ الذَّكَرَ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْأُنْثَى أَحَدَ مِثْلِي مَا تَأْخُذُ الْأُنْثَى، وَأَخْذَتْ هِيَ نِصْفَ مَا يَأْخُذُ الذَّكَرُ"⁽²⁶⁾، وقوله تعالى: **ن** (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ الْأُنْثَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَّتَ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ...) النساء: ١١ المقصود من الآية إذا كنَّ أكثر من اثنتين، أو اثنتين ليس معهن ذكر فلهن ثلثا ما ترك"⁽²⁷⁾ و"المعنى فيه: فإنْ كُنَّ نِسَاءً اثنتين فَمَا فَوْقَهُمَا.. فَلَمْ يَجْعَلْ لِلْبَنَاتِ وَإِنْ كَثُرْنَ شَيْئًا إِلَّا الْأُنْثَيْنِ..."⁽²⁸⁾، وحالة أخرى من حالات الميراث للنساء، وهي أن تكون بنتاً واحدةً كما بينت الآية السابقة يذكر الطبرى إن كانت المتوفكة ابنة واحدة فلها النصف، أي فلتلك الواحدة نصف ما ترك الميت من ميراثه، إذا لم يكن معها غيرها من ولد الميت ذكر ولا أنثى⁽²⁹⁾، والباقي للعصبة⁽³⁰⁾

(23) الشعراوى: تفسير الشعراوى: (ج14/8817-8818)

(24) كلام مقتبس من د. محمد عمارة في مناظرة تلفزيونية لقناة الأولى بتاريخ 20/4/2017 مع د. نوال السعدى

(25) الهراسى: أحكام القرآن (ج2/340)

(26) ابن العربي: أحكام القرآن (ج1/435)

(27) ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم (ج3/881)

(28) ابن العربي: أحكام القرآن (ج1/436)

(29) انظر الطبرى: جامع البيان (ج 7/35)

ما سبق يخلص الباحثان إلى ما يأتي:

1. للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه في هذه الحالة يوجد اتفاق في درجة القرابة، واتفاق في موقع الجيل الوراث، وفارق في العباء المادي، وليس قائمة على تفضيل الذكور على الإناث
2. إن مات الوالدان ولم يكن إلا ولد ذكر وحيد فله كل التركة بعد أصحاب الفروض.
3. البنّت لها نصف التركة (الميراث)
4. بنتان فأكثر لهما ثلثا التركة(الميراث)

ثانياً: نصيب الوالدين في الميراث:

بيّنت آية النساء نصيب، ومقدار كلٍ من الأب، والأم من الميراث في حال كان للمتوفى ولد، أم لم يكن له ولد كما في قوله تعالى: (... **وَلَا يُبْوِيْهِ لِكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةً أَبْوَاهُ فَلِأَمْهِهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةً فَلِأَمْهِهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ أَبْأُوكُمْ وَأَبْنَاؤكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيْضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا حَكِيمًا) (النساء: ١١)، والمعنى المقصود لهذه الآية: "سوى الله سُبْخَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ الْأَبْوَيْنِ مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ، وَفَاضَلَ بَيْنَهُمَا مَعَ عَدَمِهِ فِي أَنْ جَعَلَ سَهْمَيْهُمَا لِلَّذِكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُمَا يُذْلِيَانِ بِعِزَابَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْأُبُوهُ، فَلَسْتُوْيَا مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ؛ فَإِنْ عَدَمَ الْوَلَدُ فَصَلَّ الأَبُ الأُمَّ بِالذِّكْرَةِ وَالثُّصُرَةِ وَوُجُوبِ الْمُؤْنَةِ عَلَيْهِ، وَبَثَثَتِ الْأُمُّ عَلَى سَهْمِ لِأَجْلِ الْقَرَابَةِ" (٣١)، فظاهره يقتضي أن يكون لكل واحد منهما السادس مع الولد، ذكراً كان أو أنثى، فيقتضي ذلك إلى إنه إذا كان الولد بنتاً فلها النصف، ولا تستحق أكثر من النصف، فوجب بحكم الظاهر أن يعطي الأب السادس لقوله: (وَلَا يُبْوِيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ)، وبقي السادس يستحقه الأب بحكم التعصيب، (٣٢) وفي حال عدم وجود الولد يقول الجصاص: "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةً أَبْوَاهُ فَلِأَمْهِهِ الثُّلُثُ فَأَثْبَتَ الْمِيرَاثَ لِلْأَبْوَيْنِ بِعُمُومِ الْلَّفْظِ ثُمَّ فَصَلَّ نَصِيبَ الْأُمِّ وَبَيْنَ مَدَارِهِ بِقَوْلِهِ فَلِأَمْهِهِ الثُّلُثُ وَلَمْ يَذْكُرْ نَصِيبَ الأَبِ فَأَقْتَصَى الْأَبُ الْلَّفْظَ لِلْأَبِ الثُّلَيْنِ إِذْ لَيْسَ هُنَّا كَمُسْتَحِقٍ غَيْرُهُ وَقَدْ أَثْبَتَ الْمِيرَاثَ لَهُمَا بِدِيَا وَقَدْ كَانَ ظَاهِرُ الْلَّفْظِ يَقْتَضِي الْمُسَاوَةَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَوَرِثَةً أَبْوَاهُ دُونَ تَقْصِيْلِ نَصِيبِ الْأُمِّ فَلَمَّا قَصَرَ نَصِيبُ الْأُمِّ عَلَى الثُّلُثِ عُلِّمَ أَنَّ الْمُسْتَحِقَ لِلْأَبِ الثُّلَيْنِ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمْهِهِ السُّدُسُ". (٣٣)**

ويخلص الباحثان المسألة بما يأتي:

1. في حال وجود الولد الذكر:
 - أ. الأب يحصل على السادس
 - ب. الأم تحصل على السادس أيضاً
2. وفي حال وجود الولد (الأنثى):
 - أ. تحصل الأم على السادس
 - ب. الأب يحصل على السادس سهماً، وال السادس الباقى تعصيماً أي (الثلثين)
3. وفي حال عدم وجود الولد، ووجود الأخوة:
 - أ. الأم تحصل على السادس

(٣٠) انظر السمرقدي بحر العلوم (ج 311/1)

(٣١) ابن العربي: أحكام القرآن (ج 439/1)

(٣٢) انظر الهراسى: أحكام القرآن (ج 344/2)

(٣٣) الجصاص: أحكام القرآن (ج 10/3)

ب. الأب يأخذ الباقي: الثلاثين

4. وفي حال وجود ثلاث بنات:

* الأم تحصل على السدس، وكذلك الأب يحصل على السدس

ثالثاً: نصيب الزوجين في الميراث: العلاقة الزوجية التي قامت على المودة، والرحمة، ومعرفة كل من الزوجين ما لهما من حقوق، وما عليهما من واجبات، وقد فرق الموت بينهما لذا ترتب على هذا الموت حقوق مالية للزوجين ومنها نصيب كل واحد منها من الميراث، أو التركة التي خلفها أحد الزوجين بعد مماته، وقد أكد القرآن الكريم وبين نصيب كل من الزوجين من خلال قوله تعالى: **(وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِّيَنَّ بِهَا أَوْ دِينٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ ثُوَصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ ثُمَّ ...)**

النساء: ١٢

ومعنى الآية "ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن دخلتم بهن، أو لا إن لم يكن لهن ولد ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو متعدداً منكم كان أو من غيركم ولذا قال سبحانه لهن ولم يقل لكم ولا فرق بين أن يكون الولد من بطن الزوجة وأن يكون من صلب بناتها أو بني بناتها إلى حيث شاء الله تعالى فإن كان لهن ولد على ما ذكر من التفصيل ... فلكم الربع مما ترك من المال والباقي في الصورتين لبقية الورثة من أصحاب الفروض والعصبات أو ذوي الأرحام أو لبيت المال إن لم يكن وارث آخر من بعد وصية يوصي بها أو دين"⁽³⁴⁾

يرى الباحثان أن هذا التفسير متعلق بحق الزوج على زوجه، والأحوال التي يكون عليها الأزواج بعد الموت، وتبيّن نفس الآية نصيب الزوجة، أو مجموع الزوجات المتوفى عنهن زوجهن، وبهذا المعنى قال صاحب الأساس في تفسيره: "وللزوجات الربع في حالة عدم الولد، فإذا وجد الولد للزوجة إن كانت واحدة، أو للزوجات إن تعددن الثمن من بعد الوصية أو الدين"⁽³⁵⁾، وربما يسأل سائل لماذا تشتراك الزوجات بالثمن، أو الربع؟

يحيى الشیخ محمد رشید رضا علی هذا السؤال قائلاً: "الحکمۃ الظاهرۃ لَنَا مِنْ ذَلِكَ هی اِرْشَادُ اللہِ إِبَانا إِلَی أَنْ يَکُونَ الْأَصْلُ الَّذِی یَجْرِی عَلَیْهِ فِی الزَّوْجِیَّةِ هی أَنْ یَکُونَ لِلرَّجُلِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ. وَإِنَّمَا أَبَاحَ لِلرَّجُلِ مِنَّا أَنْ یَتَرَوَّجَ شَتَّى إِلَی أَرْبَعٍ بِشَرْطِهِ الْمُضَيِّقِ؛ لِأَنَّ التَّعْدُدَ مِنَ الْأَمْوَارِ الَّتِی تَسُوقُ إِلَيْهَا الضَّرُورَةُ أَحْيَانًا..."⁽³⁶⁾

من خلال الآية السابقة يخلاص الباحثان إلى ما يأتي:

1. نصيب الزوج في الميراث من زوجه :

أ. النصف إن لم يكن لديها ولد من بطنها أو من زوج غير زوجها، أو من بناتها

ب. الربع إن كان لها ولد من زوجها، أو زوج آخر، ومن بناتها

2. نصيب الزوجة(مجموع زوجاته):

أ. الربع إن لم يكن لديه ولد

ب. الثمن إن كان لديه ولد

رابعاً: نصيب الإخوة، والأخوات في الميراث

(34) الألوسي: روح المعاني (ج 2/ 438-439)

(35) سعيد حوى : الأساس في التفسير (ج 2/ 1008)

(36) رضا: تفسير المنار (ج 4/ 345)

الأخوة أعظم علاقة، وأوثق رباط وأقوى صلة، وما أجمل أن تجتمع أخوة النسب، مع أخوة العقيدة في الله، والأخوة في الرحم جاءت على صور شتى؛ أخوة الأب، والأم، وأخوة الأم، وأخوة الأب فقط، وقد جاء في القرآن الكريم صور ثبت للأخ نصيبيه في الميراث.

1. نصيب الأخوة لأم من الميراث:

ومنها كما جاء في قوله تعالى: (إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءٌ فِي التَّلِثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مَضَارٍ وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) النساء: ١٢، ومعنى الكلالة "من يرث الميت من حواشيه - لا من أصوله ولا من فروعه - عن صلة ضعيفة به ليست مثل صلة الأصول والفروع⁽³⁷⁾، والمقصود بالكلالة هي ما خلا الوالد والولد، وهي الأخ، أو الأخت لأم⁽³⁸⁾، وأجمع المفسرون هنا على أن المراد من الأخ والأخت من الأم وكان سعد بن أبي قاص يقرأ له أخ أو أخت من أم وإنما حكموا بذلك لأنه تعالى قال في آخر السورة^١ ...لي مج محمخ... النساء: ١٧٦ فأثبتت للأختين الثلين وللإخوة كل المال وهنا أثبت للإخوة والأخوات الثالث فوجب أن يكون المراد من الإخوة والأخوات هنا غير الإخوة والأخوات في تلك الآية. فالمراد هنا الإخوة والأخوات من الأم فقط وهناك الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب⁽³⁹⁾، والكلالة هي انقطاع عمود النسب؛ وهو خلو الميت عن ولد ووالد ، ويحتمل أن تطلق هنا على الميت الموروث ، أو على الورثة ، أو على القرابة ، أو على المال (... وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ) المراد هنا : الأخ للأم والأخت للأم بإجماع وقرأ سعد بن أبي وقاص (... وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ) لأمه وذلك تفسير لمعنى (فَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ) إذا كان الإخوة للأم اثنين فصاعداً : فلهمما الثالث بالسواء بين الذكر والأنثى لأن قوله ...⁽⁴⁰⁾، ومن الآية السابقة، وقول المفسرين يخلص الباحثان إلى أن نصيب الإخوة لأم:

- إن كان أخاً أو أختاً فلكل واحد منهما السادس
- إن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثالث

2. نصيب الأخوة الأشقاء أو من الأب من الميراث:

بعد بيان نصيب الإخوة لأم من الميراث، بيّنت آخر آية في سورة النساء نصيب الأخوة من الأب والأم أو من الأب كما في قوله تعالى: (يَسْتَفْتَهُنَّكُمْ قُلِ اللَّهُ يُفْتَنُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفٌ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْتَيْنِ فَلَهُمَا الْثَّلَاثَ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِذَكْرٍ مِثْلُ حَظِّ الْأُتْهَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) النساء: ١٧٦

ومعنى الآية "إذا لم يكن للهبة ولد ذكر ولا أنثى فكان موروثاً كلالاً، فلأخيه النصف فريضة مسماة"⁽⁴¹⁾، فإن كانت للمتوفى ، الذي لا ولد له ولا والد ، أخت شقيقة أو لأب ، فلها نصف ما ترك أخوها . وهو يرث تركتها - بعد أصحاب الفروض - إن لم يكن لها ولد ولا والد كذلك . فإن كانتا أختين شقيقتين أو لأب فلهما الثنائي مما ترك . وإن تعدد الإخوة والأخوات فللذكر مثل حظ الأنثيين -حسب القاعدة العامة في الميراث - والإخوة والأخوات الأشقاء يحجبون الإخوة والأخوات لأب حين يجتمعون، وتختتم آية الميراث ، وتختتم معها السورة ، بذلك التعقيب القرآني (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ). وهذا تعقيب يرد الأمور كلها لله، ويربط تنظيم الحقوق والواجبات، والأموال وغير الأموال بشرعية الله⁽⁴²⁾

(37) قطب: في ظلال القرآن(م杰 594)

(38) انظر الطبرى: جامع البيان (ج 8/53)، الجصاص، أحكام القرآن(ج 3/21)

(39)الرازى: مفاتيح الغيب(ج 9/181)

(40) انظر ابن جزي: التسهيل لعلوم التنزيل(ج 1/182)

(41)ابن العربي، أحكام القرآن(ج 1/654)

(42) انظر قطب، في ظلال القرآن (مج 2/824)

ما سبق يخلص الباحثان إلى ما يأتي:

*الأخت سواء شقيقة، أو لأب تأخذ النصف إن لم يكن لأخيها ولد، ولا والد

*أختان شقيقتان، أو لأب فلهمان الثالثان مما ترك

*الأخ يرث من أخته التركة كلها ، إن لم يكن لأخته ولد، ولا والد، وبعد أصحاب الفروض

*إن تعدد الإخوة، والأخوات (ثلاثة فأكثر)، فللذكر مثل حظ الأنثيين

*والإخوة والأخوات الأشقاء يحجبون الإخوة والأخوات لأب حين يجتمعون.

خامساً: ميراث أولاد البن

بين الجصاص في تفسيره أنَّ قُولَه تَعَالَى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ قَدْ أُرِيدَ بِهِ أَوْلَادُ الصُّلْبِ وَأَوْلَادُ الْإِنْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدُ الصُّلْبِ إِذَا لَا خَلَفَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ بَنِيَ ابْنِ وَبَنَاتِ ابْنِ أَنَّ الْمَالَ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ بِحُكْمِ الْأُبْيَةِ وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ بُنْتَ ابْنِ كَانَ لَهَا الْبِصْفُ فَإِنْ كَنَّ جَمَاعَةً كَانَ لَهُنَّ الثُّلُثَانِ عَلَى سَهَامِ مِيرَاثِ وَلَدِ الصُّلْبِ فَتَبَثَّ بِذَلِكَ أَنَّ أَوْلَادَ الذُّكُورِ مُرَادُونَ بِالْأُبْيَةِ وَاسْمُ الْوَلَدِ يَتَنَافَلُ أَوْلَادُ الْإِنْبِ كَمَا يَتَنَافَلُ أَوْلَادُ الصُّلْبِ⁽⁴³⁾

ما سبق يرى الباحثان أن القرآن الكريم تميز واستقل عن غيره بنظام المواريث، كيف لا وهو نظام توقيفي يختلف عن غيره من الأنظمة الوضعية، فالقرآن الكريم تناول قضية المواريث من خلال آيات معدودة، ووضع من خلالها نظام محكم حق العدالة الاجتماعية، وهذا يدل على الدقة، والبلاغة القرآنية، التي تدل على إعجاز القرآن الكريم، وصدق الوحي والنبوة، وكذلك يؤكد الباحثان أنه لا ضرورة من تدخل البشر في توزيع التركة قبل الموت على حسب أهوائهم، وهذا له انعكاس سلبي على العلاقات الأسرية، وظلم يقع على بعض الوارثين.

فلا دخل للأهواء في توزيع الميراث لأن القرآن الكريم حفظ لأصحاب الفروض، والوارثين حقهم في الترك إن تقاوت الأنصبة للوارثين، باختلاف الأحوال يدل على أن نظام المواريث في الإسلام قائم على تحقيق العدل، وال الحاجة، ولم يقم على أساس الذكورة، والأنوثة، والمساواة، بل هو نظام راعى تحقيق العدالة الأسرية، والاجتماعية.

وفي ختام هذا المطلب يؤكد الباحثان أنهما تناولا في هذا المطلب أنواع الورثة الذين كفل لهم القرآن الكريم حقهم صراحة من خلال الآيات القرآنية المتعلقة بالميراث، وحفظ لهم نصيبيهم ، مع أن هناك أحوالاً في باب الميراث، تمكّن بعض الناس بالتورث، لم يتناولها الباحثان بالدراسة لأن كل حالة تدرس مستقلة، وعلى حده، منها على سبيل المثال مسألة توريث الجدة، فباب الميراث بباب واسع فمن أراد الاستزادة فليطرق علم الفرائض والمواريث في كتب الفقه فإن فيها ما يفيد. وبعد هذه الجولة بين آيات المواريث، وكتب المفسرين يتضح لنا جلياً دقة العدالة الإلهية في إعطاء كل ذي حق حقه بما يحقق في المجتمع المسلم الاستقرار النفسي، والطمأنينة القلبية من خلال نظام إلهي ينظم العلاقات المالية بين الجماعات في المجتمع الإسلامي.

المبحث الثاني

تنظيم العلاقة المالية بين الأفراد

بين الباحثان في المبحث السابق كيفية تنظيم العلاقة المالية للفرد بوصفه فرداً مستقلاً بنفسه له معاملات وعلاقة مالية ذاتية تعود عليه وحده، وسيبيّنان في هذا المبحث كيفية تنظيم العلاقات المالية القائمة بين الأفراد باعتبار المشاركة بينهم في هذه العلاقات والمعاملات، وذلك لتنظيمها، وحفظها، وتوثيقها تحقيقاً للمصلحة، والمنفعة بينهم وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تنظيم العلاقة بين الدائن والمدين

حرص القرآن الكريم على حفظ المال، وتنظيم المعاملات المالية، وخاصة في باب الدين وقام بتنظيمها بأروع طريقة تضمن حفظ الحقوق للدائن والمدين، وقد جاءت آية الدين، وهي أطول آية في القرآن الكريم - مفصلاً لهذا التنظيم الرائع كما في قوله تعالى: (

⁽⁴³⁾ الجصاص، أحكام القرآن(ج3،14،13)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدِيْنِ إِلَى أَجْلٍ مُسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ وَلَيُكْتَبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعُدْلِ وَلَا يَأْبِي كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَهُ اللَّهُ فَلَيُكْتُبْ وَلِيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيُنَقِّلَ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ صَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يُمْلِلْ هُوَ فَلَيُمْلِلَ وَلِيُلْهِي بِالْعُدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبِي الشَّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْهُ اللَّهُ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَلَذِنِي أَلَا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهُدُوا إِذَا تَبَيَّنَعْمَهَا وَلَا يُصَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْمٌ) البقرة: ٢٨٢ "في هذه الآية إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها، ليكون ذلك أحفظ لمقاديرها ومقيماتها، وأضبط للشاهد فيها"⁽⁴⁴⁾، وقد يقصد بقوله تعالى: "(تداييتم) أي يعني: إذا تباعتم بدين، أو اشتريتم به، أو تعاطيتم أو أخذتم به إلى أجل مسمى"، يقول: إلى وقت معلوم وقتموه بيكم"⁽⁴⁵⁾.

من خلال آية الدين يؤكّد الباحثان أنَّ القرآن الكريم قد وضع منهجيةً حكيمَةً لتنظيم العلاقة المالية بين الدائن والمدين والتي جاءت على النحو الآتي:

أولاً: كتابة الدين: أمر الله تعالى بكتابة الدين ووجه عباده إلى ذلك من خلال قوله تعالى: أ

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدِيْنِ إِلَى أَجْلٍ مُسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ) (هذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها، ليكون ذلك أحفظ لمقاديرها ومقيماتها، وأضبط للشاهد فيها)⁽⁴⁶⁾، وكذلك أمر الله تعالى بكتابة الدين لأنَّه أوثق وأدْفع للنزاع⁽⁴⁷⁾، وفي الكتابة رفع للحرج بين الأحباب... فالالتزام الحق بكتابة الدين هو تنفيذ لأمر من الله يحقق رفع الحرجة بين الأحباب، ويظن كثير من الناس أنَّ الله يريد بالكتابة حماية الدائن لا، إنَّ المقصود بذلك والمهم هو حماية المدين أيضاً، لأنَّ المدين إن علم أنَّ الدين عليه موثق حرص أن يعمل لؤدي دينه، أما إذا كان الدين غير موثق فمن الجائز أن يكمل عن العمل وعن سداد الدين، وبذلك يحصل هو وأسرته على حاجته مرة واحدة، ثم يضن المجتمع الغني على المجتمع الفقير فلا يفرضه؛ ويجعلون عجز ذلك الإنسان عن السداد ذريعة لذلك ، ويقع هذا الإنسان الذي لم يؤدِّ دينه في دائرة تحمل الوزر المضاعف، لأنَّه ضيق بباب القرض الحسن⁽⁴⁸⁾.

ثانياً: تحديد الأجل المسمى:

فلم يترك القرآن الكريم الوقت مفتوحاً، بل أوجب أن يكون أعلاً معلوماً مسمى بين الدائن والمدين كما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدِيْنِ إِلَى أَجْلٍ مُسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ) وقد ذكر السعدي في تفسيره وجوب تسمية الأجل في جميع المدaiينات وحلول الإجرارات⁽⁴⁹⁾، وذكر السمرقندى في تفسيره أيضاً للأجل المسمى: يعني" إلى أجل معلوم وفي الآية دليل أن المدaiنة لا تجوز إلا بأجل معلوم"⁽⁵⁰⁾ والفائدة من معرفة تحديد الأجل المسمى أن يعلم أنَّ من حق الأجل أن يكون معلوماً كالتوقيت بالسنة والأشهر

⁽⁴⁴⁾ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(ج 1/722).

⁽⁴⁵⁾ الطبرى، جامع البيان (ج 6/43).

⁽⁴⁶⁾ انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج 1/722).

⁽⁴⁷⁾ البيضاوى، أنوار التزيل وأسرار التأويل(ج 1/164).

⁽⁴⁸⁾ انظر الشعراوى، تفسير الشعراوى (ج 2/1214).

⁽⁴⁹⁾ انظر السعدي، تفسير السعدي (ص 959).

⁽⁵⁰⁾ السمرقندى، بحر العلوم (ج 1/210).

والأيام ، ولو قال: "إلى الحصاد أو الدراس أو رجوع الحاج لم يجز للجهل بوقت الأجل"⁽⁵¹⁾، "ولئلا يقعوا في الخصومات والتداعي في المرادات"⁽⁵²⁾

ثالثاً: الشهادة:

أرشدت الآية أيضاً إلى شهادة الشهود على الدين المبرم والمعقد بين الدائن والمدين، وذلك باعتبار الشهادة على الدين بمثابة توثيق على الدين، وحددت الآية طبيعة الشهود من حيث الذكورة، والأنوثة، وبينت جواز شهادة المرأة في المعاملات المالية لقوله تعالى: (...وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى...) من الآية 282

والآية فيها "إرشاد إلى إشهاد رجلي عدلين، فإن لم يمكن، أو تعذر، أو فرجل وامرأتان، وذلك شامل لجميع المعاملات، ببوع الإدراة، وببوع الديون، وتتابعها من الشروط والوثائق وغيرها وقيل: الآية الكريمة، فيها إرشاد الباري عباده إلى حفظ حقوقهم ولهذا أتى فيها بأكمل الطرق، وأقوابها⁽⁵³⁾، والمقصود بقوله تعالى (شهيدين من رجالكم) يعني "من أهل ملتكم وهم المسلمون، والثاني : قال بعضهم : يعني الأحرار والثالث : (من رجالكم) الذين تعذونهم للشهادة بسبب العدالة"⁽⁵⁴⁾.

رابعاً: الصبر على المدين

حت الإسلام على الصبر على المدين، ورغب فيه لما له من أثر يعود بالخير على الدائن والمدين وقد بين القرآن الكريم ذلك الترغيب في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرٍ وَإِنْ تَصْدَقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَغْمُونَ) البقرة: ٢٨٠، ومعنى الكلام: "إن كان من غرمائكم ذو عسرة، فعليكم أن تتظروا حتى يُسر بالدين الذي لكم، فيصير من أهل اليسر به"⁽⁵⁵⁾ وقال القرطبي: "هي عامة في جميع الناس ، فكل من أسر أنظر ، وقيل: هي لكل ميسر ينظر في الربا والدين كله. فهذا قول يجمع الأقوال"⁽⁵⁶⁾

"إنها السماحة الندية التي يحملها الإسلام للبشرية، وهو الظل الظليل الذي تأوي إليه البشرية المتعبة في هجير الأترة والشح والطمع والتكلب والسعار، وهي الرحمة للدائن والمدين وللمجتمع الذي يظل الجميع... إن الميسر - في الإسلام - لا يطارد من صاحب الدين ، أو من القانون والمحاكم إنما ينظر حتى يُسر، ثم إن المجتمع المسلم لا يترك هذا الميسر وعليه دين، فالله يدعو صاحب الدين أن يتصدق بيده - إن تطوع بهذا الخير، وهو خير لنفسه كما هو خير للمدين، وهو خير للجماعة كلها ولحياتها المتكافلة لو كان يعلم ما يعلمه الله من سريرة هذا الأمر."⁽⁵⁷⁾، وقد جاءت الأحاديث مرغبة في التيسير على الميسر، وإنظاره كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه : قال: "قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُوَسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يُوجِدْ لَهُ مِنْ الْخَيْرِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَكَانَ مُؤْسِرًا فَكَانَ يَأْمُرُ عِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاءُرُوا عَنِ الْمُعْسِرِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاءُرُوا عَنْهُ"⁽⁵⁸⁾

⁽⁵¹⁾ الشربيني، السراج المنير (ج 215/1).

⁽⁵²⁾ ابن عاشور، التحرير والتبيير (ج 3/99).

⁽⁵³⁾ السعدي، تفسير السعدي (ص 960).

⁽⁵⁴⁾ الرازي، مفاتيح الغيب (ج 7/98).

⁽⁵⁵⁾ الطبراني، جامع البيان (ج 6/29).

⁽⁵⁶⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج 3/372).

⁽⁵⁷⁾ قطب، في ظلال القرآن الكريم (م杰 1332/333).

⁽⁵⁸⁾ [مسلم، صحيح مسلم، المساقاة/فضل إنتظار الميسر، 1195/3: رقم الحديث 1561]

ما سبق تبين للباحثين أن الإسلام جاء للتخفيف على الناس في كل مناحي الحياة، وصورها ومن هذه النواحي، الأمور المتعلقة بالجانب المالي خاصة في حدوث الأزمات المالية التي تقلب الأمور رأساً على عقب فتجعل الدائن مديناً، إما بسبب الحرروب، أو الحصار كما هو حاصل في بلادنا الحبيبة، أو الأوبئة الطارئة التي تحتاج الأرض، فتشل الحركة الاقتصادية والمالية، وهنا يرى الباحثان أنه يجب التعامل مع هذه الفئة بسماحة، ويسر الإسلام بإعطائهما المدة الكافية لسداد ديونها، وعدم إهانتها بل مساعدتها إن أمكن من أموال زكاة الأغنياء، أو أن تقف الدولة بجانبهم حتى يخرجوا من هذه الأزمة، مع مراعاة حفظ الحقوق للغير من هنا يتبيّن للباحثين أهمية آية الدين في تنظيم العلاقة بين الدائن، والمدين، وذلك وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات المالية بين الأفراد ووسيلة من وسائل الحفاظ على المال الخاص بين الأفراد.

المطلب الثاني: النهي عن التطفيق والكيل في الميزان

نهى الإسلام عن التطفيق في الميزان، وحذر منه، وتوعّد فاعله بالويل؛ لما للتطفيق من أثر قبيح في التعاملات المالية والتجارية بين الأفراد المسلمين وغيرهم؛ فهو صورة قبيحة من صور أكل أموال الناس بالباطل، وقد حذر القرآن الكريم من تطفيق الميزان وذلك من خلال قوله تعالى:

(وَيَنْهَا لِلْمُطْفِقِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَرَثُوهُمْ يُخْسِرُونَ) المطفيقين: ١ - ٣، فقد بدأت السورة بتوعّد المطفيقين، وذلك بذكر الويل والهلاك في مطلعها، وذلك يدل على خطورة هذا الفعل المشين، والشنيع، وبيّنت السورة معنى التطفيق المراد القائم على المصلحة الشخصية والنفع العائد على المططف الذي لا يخلو من إحدى حالتين كما بيّنت الآيات: فهم الذين يتناقضون بضاعتهم وافيه إذا كانوا شراء، ويعطونها للناس ناقصة إذا كانوا بائنين، والمتأمل في هذه الآيات يجد أنها وردت في سورة مكية، وطبيعة السور المكية تتحدث عن العقائد والتوحيد، أما طبيعة هذه الآيات فهي تتحدث عن مسألة من مسائل الأخلاق والسلوك وهذا من طبيعة السور المدنية وما كان هذا الورود إلا ليبيان أن الإسلام كان يواجه في البيئة المكية حالة صارخة من هذا التطفيق يزاولها الكباء ، الذين كانوا في الوقت ذاته هم أصحاب التجارات الواسعة ، التي تكاد تكون احتكاراً . فقد كانت هناك أموال ضخمة في أيدي هؤلاء الكباء يتجررون بها عن طريق القوافل في رحلتي الشتاء والصيف إلى اليمن وإلى الشام . كما افتتحوا أسواقاً موسمية كسوق عكاظ في موسم الحج ، يقومون فيها بالصفقات ويتناشدون فيها الأشعار⁽⁵⁹⁾ ، ويرى الباحثان أنَّ هذا بعينه هو الطمع الذي يؤدي بصاحبـه للهلاـك والـوـيل ، والـذـي يـكون لـه الأـثـر الضـار عـلـى نفسـيـة المـطـفـ، وانـعـكـاسـه عـلـى الفـردـ، والمـجـتمـعـ، وإنـ التطـفـيـفـ فـيـ المـيـزانـ هوـ نوعـ مـنـ الفـسـادـ المـالـيـ فـيـ الـأـرـضـ الـذـيـ يـؤـدـيـ بـصـاحـبـهـ إـلـىـ الـهـلاـكـ وـقدـ استـحـقـ أـهـلـ مـدـيـنـ العـذـابـ بـسـبـبـ التـطـفـيـفـ بـالـمـيـزانـ، وـقدـ حـذـرـهـمـ مـنـ إـذـاـ إـشـارـةـ إـلـىـ الـأـمـرـ حـتـىـ لـاـ يـتـزـلـ عـلـىـ عـذـابـ اللـهـ كـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ **﴿وَإِلَى مَدْيَنَ﴾** (أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَأْقُومُ اغْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ مُحِيطٍ) (84) وَيَأْقُومُ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَنْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) هـودـ: ٨٤ - ٨٥

تبين الآيات السابقة" التوجيه النبوـيـ منـ نـبـيـ اللـهـ شـعـيبـ إـلـىـ قـوـمـهـ بـعـدـ التـطـفـيـفـ فـيـ المـيـزانـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ كـفـرـهـمـ، وـذـلـكـ لـأـنـهـ بـخـيرـ، وـثـرـوـةـ، وـسـعـةـ مـنـ الرـزـقـ فـلـاـ تـغـيـرـواـ نـعـمـةـ اللـهـ عـلـيـكـمـ بـمـعـصـيـتـهـ وـالـإـضـرـارـ بـعـبـادـهـ فـيـ هـذـهـ النـعـمـةـ مـاـ يـغـنـيـكـمـ عـنـ أـخـذـ أـمـوـالـ النـاسـ بـغـيرـ حـقـهاـ وـيـحـذـرـهـمـ مـنـ عـذـابـ اللـهـ تـعـالـىـ⁽⁶⁰⁾، وـفـيـ الـآـيـةـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـهـ مـأـمـرـوـنـ بـالـحـدـ الـذـيـ يـتـحـقـقـ فـيـ الـعـدـلـ وـافـيـاـ، وـعـدـمـ التـقـصـ يـسـاـويـ الـوـفـاءـ، وـلـكـ فـيـ اـخـتـيـارـ الـأـمـرـ بـإـلـيـفـاءـ اـهـتـمـامـ بـهـ لـتـكـونـ النـفـوـسـ مـلـقـتـةـ إـلـىـ جـانـبـ الـوـفـاءـ لـاـ إـلـىـ جـانـبـ تـرـكـ التـقـيـصـ، وـفـيـ تـنـكـيرـ لـهـ بـالـسـخـاءـ الـذـيـ يـتـمـادـحـوـنـ بـهـ⁽⁶¹⁾ وـيـؤـكـدـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ مـاـ ذـكـرـهـ الإـلـمـاـنـ الـطـبـرـيـ فـيـ تـقـسـيـرـهـ: "لـاـ تـنـقـصـوـ النـاسـ حـقـوقـهـمـ

⁽⁵⁹⁾ انظر قطب، في ظلال القرآن (مج/6/3855).

⁽⁶⁰⁾ الشوكاني، فتح القدير (ج2/587).

⁽⁶¹⁾ ابن عاشور، التحرير والتווير (ج8/165).

في مكيالكم وميزانكم⁽⁶²⁾ وقد يكون عذاب الله تعالى إما في الآخرة عند الله، وإما في هذه الأرض حين يؤتي هذا العش والغضب ثمارهما المرة في حالة المجتمع وفي حركة التجارة . وحين يذيق الناس بعضهم بأس بعض ، في كل حركة من الحركات اليومية وفي كل تعامل وفي كل احتكاك، ويأتي النهي الأعم عن أن لا نبخس الناس أشياءهم وهذه أعم من المكيالات والموزونات، فهو يشمل حسن تقويم أشياء الناس من كل نوع تقويمها كيلاً، أو وزناً، أو سعراً أو تقديرًا، وتقويمها مادياً أو معنوياً، وقد تدخل في ذلك الأعمال والصفات لأن كلمة شيء تطلق أحياناً ويراد بها غير المحسوسات⁽⁶³⁾ .

ويرى الباحثان أنَّ إنفاص المكيال، وتطفيه آفة مالية في الأسواق؛ فهو غير مقتصر على الموزونات بل يدخل فيه ما له علاقة مالية يدخل فيها التطفيق، والإإنفاص، ويدخل في ذلك أجر العمال وعندما ترى العامل يعمل، ويكتد منذ الصباح حتى آخر اليوم مقابل أجر زهيد اضطرته الحاجة للقبول به فإن هذا يعتبر من التطفيق في الميزان لأن فيه هضمًا، وأكلاً لحقوق، وكذلك عندما ترى الناس في الأسواق يبخسون من قيمة الأشياء المعروضة ويريدون الحصول عليها بسعر أقل من ثمنها فإن في ذلك تطفيقاً في الميزان وأكلاً لحقوق.

المطلب الثالث: الوفاء بالعقود، والعقود، والمواثيق

الوفاء بالعهد صفة من صفات المؤمنين تنفي عن صاحبها صفة من صفات المنافقين، وعلى المسلم الالتزام بجميع العهود التي أبرمها على نفسه، وأولى هذه العهود التي هي مع الله تعالى، ثم تأتي عهوده مع الناس ومنها العهود المالية التي هي جزء منها.

والعهد هو: حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال ويسمى الوعد الموثق الذي يلزم مراعاته عهداً⁽⁶⁴⁾

وقد ورد الوفاء بالعهد في سياق حفظ مال اليتيم كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَرْجِعُونَ مَا ثَمَنُوا وَلَا يَحْرُمُونَ مَا حُسِنَ﴾⁽⁶⁵⁾ سورة الإسراء: ٣٤

ويقصد بالعهد هنا "ما من شأنه أن يراعى ويحفظ ، كالوصية واليمين. وعهد الله : أوامره ونواهيه وعهد الناس : ما يتعاهدون عليه من معاملات وعقود وغير ذلك مما تقتضيه شئون حياتهم"⁽⁶⁶⁾ ، ويرى الشيخ الشعراوي أن العهد هو ما تعاقد الإنسان عليه مع غيره عقداً اختيارياً يلتزم هو بنتائجها ومطلوباته⁽⁶⁷⁾ ، والوفاء بالعقود هو من باب أن يحفظ الإسلام للمسلم دمه، وعرضه، وما له⁽⁶⁸⁾ لحديث الرسول: الذي يرويه مسلم من طريق أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخاسدوا ولا تتجاجشو ولا تبغضوا ولا تذابرون ولا يبغضكم على بغي بغضكم وكُونوا عباد الله إخواناً المسلمين أخوه المسلمين لا يظلمه ولا يخذله ولا يحرقه القوى ها هنا ويشير إلى صدره ثلاثة مرات بحسب أمرىء من السر أن يحرق أخاه المسلمين كل المسلمين على المسلمين حرام دمه وما له وغرضه⁽⁶⁹⁾

وهذه الآية "من أهم الوصايا التي أوصى الله بها في هذه الآيات، لأن العرب في الجاهلية كانوا يستحلون أموال اليتامي لضعفهم عن النقطن لمن يأكل أموالهم وقلة نصيرهم لإيصال حقوقهم ، فحذر الله المسلمين من ذلك لإزالة ما عسى أن يبقى في نفوسهم من أثر من تلك الجاهلية"⁽⁷⁰⁾.

⁽⁶²⁾ الطبرى، جامع البيان (ج 15/443)

⁽⁶³⁾ انظر قطب، في ظلال القرآن (مج 4/1918)

⁽⁶⁴⁾ المناوى، التعريف ص 529، ومفردات غريب القرآن: الأصفهانى ص 350

⁽⁶⁵⁾ الطنطاوى، التفسير الوسيط 8/348

⁽⁶⁶⁾ انظر الشعراوى، تفسير الشعراوى 14/8523

⁽⁶⁷⁾ قطب، في ظلال القرآن (مج 4/2225)

⁽⁶⁸⁾ صحيح مسلم: الإمام مسلم كتاب البر والصلة والأدب بباب تحريم ظلم المسلم وخذه واحتقاره دمه وعرضه وما له 4/1987 ح 2564

⁽⁶⁹⁾ ابن عاشور، التحرير والتتوير (ج 15/96)

ويرى الباحثان أن آية الوفاء بالعهود جاءت عامة في كل العهود، ولكنها في هذه الآية جاءت خاصة بالوفاء بالعهود والالتزامات المالية، وذلك من خلال ما يأتي:

1. جاءت في سياق حفظ مال اليتيم

2. آية الوفاء بالعهد سبقت الآية التي تتحدث عن الوفاء بالكيل من نفس سورة الإسراء

3. التفاسير لهذه الآية بينت أن العهد المقصود به هو كل ما يتعاقد عليه الناس من عقود ومعاملات ومنها المالية.

ويرى الباحثان: أيضاً أن الآية السابقة تطالب الفرد المسلم بالالتزام بالعهود والمعاملات المالية، الناتجة عن إبرام العقود والعهود، التي من صورها في زماننا الشيكات، والكمبيالات، -وأي معاملة على هذه الشاكلة-التي يصدرها الناس، والموقعة بأجل محدودٍ تعارف عليه الناس.

فإن الالتزام بهذه العهود، والعقود هو ضرب من ضروب تنظيم العلاقات المالية بين الأفراد لما لها من أثر إيجابي عليهم في حال الالتزام بها، وما تعكسه من أثر سلبي على الأفراد والمجتمعات في حال عدم الالتزام بها لذا جاء القرآن الكريم متذكرةً بطريقة إيمانية على ضرورة الالتزام والوفاء بالعهود والعقود، والمواثيق

وقد أمر القرآن الكريم المسلمين الوفاء بالعقود، والعهود، والعهود، وهذا الوفاء ضابط من ضوابط الحياة، يضبط الإنسان نفسه مع غيره من الناس، فيحافظ على أموالهم، وينظم العلاقات المالية بينهم، وقد جاء الأمر بالوفاء بالعقود في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودِ أَحْلَتْ لَكُمْ بِهِمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتَّلَى عَلَيْكُمْ عَيْرٌ مُّحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) المائدة: 1، و"المراد بالعقود هي التي عقدها الله على عباده وألزمهم بها من الأحكام وقيل هي العقود التي يعقدونها بينهم من عقود المعاملات،⁽⁷⁰⁾ وهو العلاقة الموثقة بين طرفين، وعلى كل طرف أن يلتزم بما عليه وأن يأخذ ما له. وسمى العقد عقداً، لأن العقد هو الربط، أي شيء لا ينحل من بعد ذلك... وحق الله عليكم أيها المؤمنون أن توافقوا بالعقود؛ لأن قدم لكم الكون بكل أحناسه وكل عناصره لخدمتكم⁽⁷¹⁾، ومن تعريفات العقود التي نكرها الماوردي في تفسيره: "أنها العقود التي يتعاقدها الناس بينهم من بيع ، أو نكاح ، أو يعقدها المرء على نفسه من نذر ، أو يمين"⁽⁷²⁾، والمراد بها ما يعم جميع ما ألزمه الله تعالى عباده وعقده عليهم من التكاليف والأحكام الدينية وما يعودونه فيما بينهم من عقود الأمانات والمعاملات ونحوها مما يجب الوفاء به أو يحسن ديناً بأن يحمل الأمر على معنى يعم الوجوب والندب أمر بذلك أولاً على وجه الإجمال ثم شرع في تفصيل الأحكام التي أمر بالإيفاء بها وبده بما يتعلق بضروريات معايشهم فقيل أحلت بهيمة الأنعام ..."⁽⁷³⁾،

ويرى الباحثان أن التزام الناس بالعقود التي تبرم بينهم تحفظ المال العام من الضياع إذ بغير ذلك يأكل القوي مال الضعيف، ويستقوى أصحاب النفوذ على من دونهم فتضييع الحقوق، وينشر الظلم، وتغييب العدالة بين الناس، ويؤكد الباحثان في نهاية هذا المطلب أن أنواع العقود في القرآن الكريم كثيرة؛ منها عقد النكاح، والطلاق، والمكانتة، والدين...والتي فيها إثبات للحقوق، تنظيم العلاقات المالية، ولكن الباحثين اقتصرت ذكرها إجمالاً منعاً للإطالة، والتزاماً بقواعد البحث العلمي .

المبحث الثالث:

تنظيم الدولة للعلاقات المالية في المجتمع

توجد علاقات مالية لا يستطيع تنظيمها إلا جسم له القدرة والسيطرة على تلك العلاقات لأهميتها ومكانتها، وخطورتها فهي بحاجة إلى قوة مهيمنة عادلة تقوم، وتشرف على هذا التنظيم المالي لمقدرات الدولة، وهذا الجسم المتمثل بالدولة المخولة بالصلاحيات

⁷⁰(الشوكاني، فتح القدير (ج 2/5).

⁷¹(الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج 5/2894).

⁷²(الماوردي، النكث والعيون (ج 2/6).

⁷³(أبو السعود، تفسير أبو السعود (ج 3/2).

التي توصلها بالقيام بمهامها العظيمة، وسيبين الباحثان في هذا المبحث دور الدولة في تنظيم العلاقات المالية في المجتمع، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: العدل في توزيع أموال الزكاة:

جعل الله الزكاة ركناً من أركان الإسلام، وهي نوع من أنواع العبادة المالية، ولها أثر على الأفراد، والمجتمعات، وقد اقتصر توزيع الزكاة على أصناف مخصوصة كما في قوله تعالى:

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيقَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ التوبة: ٦٠ وقد بينت الآية كيفية العدل في توزيع أموال الزكاة من خلال ما يأتي:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الجو العام لنزول الآية: وذلك "حينما جاء أعرابي إلى النبي ﷺ وهو يُقسم فسألته فأعرض عنه فجعل يقال بعض رعاة الشاة : والله ما عدلت قال : ويحك من يعدل إذا لم أعدل ؟ فأنزل - الله تعالى الآية"⁽⁷⁴⁾،

٢. تفاوت الناس بين الغنى، والفقير: وقد خص الله سبحانه بعض الناس بالأموال دون بعض نعمة منه عليهم ، وجعل شكر ذلك منهم إخراج سهم يؤدونه إلى من لا مال له ، نيابة عنه سبحانه فيما ضمنه⁽⁷⁵⁾

٣. توكيل الدولة بالإشراف على جمع وتوزيع الزكاة⁽⁷⁶⁾:

فالزكاة حق ثابت، وفرضية شرعية، ولكنها ليس حقاً موكولاً للأفراد؛ إنما هي تنظيم جماعي تشرف عليه الدولة، ويتولاه جهاز إداري منظم، وقد دل القرآن على ذلك في قوله تعالى:

أَ يَبِيَ وأَبْرَزَ دَلِيلَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ ذَكَرَ لَنَا الْقَائِمِينَ عَلَى أَمْرِ الزَّكَاةِ بِالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا، وَجَعَلَ لَهُمْ سَهْمًا مِّنَ الزَّكَاةِ، وَلَمْ يَحْوِهِمْ لِأَخْذِ رَوَابِطِهِمْ مِّنْ بَابِ أَخْرٍ، وَمِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَدْلِي عَلَى أَنَّ أَمْرَ تَوزِيعِ الزَّكَاةِ، وَجَمْعَهَا مُوكَلٌ إِلَيْهِ الْأَمْرُ قَوْلَهُ تَعَالَى:

حُذْ منْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً نُطَهِرُهُمْ وَنُرْكِيْهُمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَّاتُكُمْ سَكُنْ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ التوبة: ١٠٣

"ومقصود بالصدقة في هذه الآية كما قال جماعة من الفقهاء: الزكاة المفروضة"⁽⁷⁷⁾، وقد بينت السنة ذلك من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذًا... فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ وَتُرْدَ عَلَى فُقَرَائِهِمْ"⁽⁷⁸⁾ بين الحديث أن الزكاة يأخذها آخذ، وقال شيخ الإسلام ابن حجر: استدلّ به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الركأة وصاربها إما بتفسيه وإما بتأييده ، فمَنْ امْتَنَعَ مِنْهَا أَخْدَثَ مِنْهُ قَهْرًا⁽⁷⁹⁾.

مما سبق يتبيّن للباحثين أنه عندما تتکفل الدولة بجمع الزكاة، والإشراف على توزيعها على مستحقيها يضمن ذلك تحقق أكبر صورة من صور العدالة الاجتماعية لوجود المتابعة، والإشراف والرقابة على ذلك.

٤. بيان مقدار ما يصرف للفقير والمسكين من الزكاة:

بين الغزالى في كتابه الإحياء بيان ما يصرف من الزكاة فقال:

⁽⁷⁴⁾ ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم (ج 6/ 1817)

⁽⁷⁵⁾ الجامع لأحكام القرآن: القرطبي 167/8

⁽⁷⁶⁾ القرضاوى، فقه الزكاة (ج 2/ 747-748)

⁽⁷⁷⁾ أبوحيان، تفسير البحر المحيط (ج 5/ 99)

⁽⁷⁸⁾ [البخاري، صحيح البخاري، الزكاة / وجوب الزكاة ، 505/2 : رقم الحديث 1331]

⁽⁷⁹⁾ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج 3/ 418)

ومذاهب العلماء في قدر المأخذ بحكم الزكاة مختلفة فمن مبالغ في التقليل إلى حد أوجب الاقتصار على قدر قوت يومه وليلته، وقال آخرون يأخذ إلى حد الغنى وحد الغنى نصاب الزكاة إذ لم يوجب الله تعالى الزكاة إلا على الأغنياء فقالوا له أن يأخذ بنفسه وكل واحد من عياله نصاب زكاة وقال آخرون حد الغنى خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب. وبالغ آخرون في التوسيع فقالوا له أن يأخذ مقدار ما يشتري به صيغة فيستغني به طول عمره أو يهوي بضاعة ليتجر بها ويستغني بها طول عمره لأنَّ هَذَا هُوَ الْغَنِيَ⁽⁸⁰⁾

ويرى الباحثان أن الأمور تقدر بقدرها من قبل الحاكم، أو الراعي، أو القائم على شئون توزيع الزكاة في الدولة حسب الأموال التي يجنيها من الأغنياء، فتوزع عليهم بمقدار ما يضمن لهم حياة كريمة، ويفهم الحاجة، والسؤال والذي يؤكد ذلك ما ورد في الحديث السابق "... مِنْ أَغْنِيَاهُمْ وَتُرْدُ عَلَى فُقَرَائِهِمْ" ، وبهذا يتبين لنا أن العدالة في توزيع الزكاة تحافظ على المال العام وتنظم العلاقات المالية في المجتمع الإسلامي.

5. قصر وحصر المستحقين للزكاة في الأصناف الثمانية وهم أكثر الناس احتياجاً:

كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيقَةٌ مِنَ الْأَوْلَى وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبه: ٦٠)

تنظر الآية المقصد، والمستحق لزكاة المال قال الآية فيها قصر لجنس الصدقات على الأصناف المعدودة وأنها مختصة بها ، لا تتجاوزها إلى غيرها ، كأنه قيل : إنما هي لهم لا لغيرهم، فيحتمل أن تصرف إلى الأصناف كلها وأن تصرف إلى بعضها⁽⁸¹⁾، "وهذه الآية ناطقة بوجوب قصر الصدقات الواجبة، وهي زكاة القُوْد عَيْنًا أو تجارةً والأئمَّة والزَّرْع والرِّكَار والمَعْدُن على الأصناف السَّبْعَة أو التَّمَانِيَة المَنْصُوصَة فيها دُونَ غَيْرِهِم"⁽⁸²⁾، فيخرج من هذه الآية أصناف وإن كانوا بحاجة لمال إلا أن الإسلام فتح لهم باباً آخر غير الزكاة مثل الصدقات، وكذلك أغلقت الباب أمام كل إنسان لا يستحق الزكاة، فهذا فيه تحقيق للعدالة الاجتماعية.

6. تقديم الأكثر احتياجاً للزكوة:

يظهر هذا التقديم من خلال تقديم الله للقراء، والمساكين وهم الأكثر احتياجاً، ونحن نقدم ما قدمه الله، ورسوله، وعند تقديم الأكثر احتياجاً تتحقق العدالة الاجتماعية.

7: تباين الآراء في توزيع الزكوة: اختلف أهل العلم في كيفية قسم الزكاة، والصدقات التي ذكرها الله في هذه الآية، فقال عامة أهل العلم: للمتولي قسمها ووضعها في أي الأصناف الثمانية شاء، وأيما صنف أعطيته من هذا أجزأك، ولو نظرت إلى أهل بيت من المسلمين فقراء مت卯فين فجبرتهم بها، وهو الأحب⁽⁸³⁾، والشافعية قالت أنه يجب استيعاب جميع الأصناف أو ما أمكن منها⁽⁸⁴⁾
المطلب الثاني: توزيع الغائم والفيء بالعدل

الغائم، والفيء من مصادر الكسب الحلال، بوصفهما مصدراً من مصادر الكسب الحلال الناتج عن الجهاد في سبيل الله، وسيقوم الباحثان بدراسة الغائم، والفيء باعتبارهما من وسائل تنظيم العلاقات المالية الناتجة عن الجهاد، والحروب ، والذي تشرف عليه الدولة معتمدةً في ذلك على منهج القرآن الكريم في تنظيم العلاقات المالية من خلال توزيع أموال الغائم والفيء بالعدل وذلك كما يأتي:

⁽⁸⁰⁾ الغزالى، إحياء علوم الدين (ج 1/224)

⁽⁸¹⁾ الكشاف: الرمخشري 269/2

⁽⁸²⁾ رضا، المنار (ج 10/423)

⁽⁸³⁾ انظر الطبرى، جامع البيان (ج 14/322)

⁽⁸⁴⁾ انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج 4/165)

قبل الحديث عن تنظيم القرآن الكريم للعلاقات المالية من خلال توزيع أموال الغنائم، والفيء يحسن بالباحثين بيان معنى الغنائم، والفيء وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الغنائم

1. تعريف الغنائم في اللغة:

قال ابن فارس: "غم الغين والنون والميم أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على إفادة شيء لم يملك من قبل، ثم يختص به ما أخذ من مال المشركين بقهرٍ وغَلَبةٍ" (85).

2. تعريف الغنائم في الاصطلاح:

عرف الإمام الجرجاني الغنائم بقوله:

اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهْر الكفرة على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى (86)

وقد تناول القرآن الكريم كيفية تقسيم الغنائم وذلك من خلال قوله تعالى:

(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَنِّنْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْنَةً وَلِرَسُولِنَا وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفَرْقَانِ يَوْمَ النَّقْيَ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) الأنفال: ٤١، ومعنى الآية "أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان إذا غنم غنيمة جعلت أخماساً، فكان خمس لله ولرسوله، ويقسم المسلمون ما بقي، وكان الخمس الذي جعل لله ولرسوله ولذوي القربي واليتامى وللمساكين وابن السبيل فكان هذا الخمس خمسة أخماس: خمس لله ورسوله، وخمس لذوى القربي. وخمس لليتامى، وخمس للمساكين، وخمس لابن السبيل، وجعل سهم الله وسهم الرسول واحداً، ولذوى القربي، فجعل هذان السهمان في الخيل والسلاح، وجعل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل، لا يعطى غيرهم." (87)، وأماماً سهم ذوى القربي فقيل: "هم قرئيُّن، وقيل: بنو هاشم، وبنو المطلب؛ وهو قول الشافعي، وقيل: ذهب ذلك بموت النبي ﷺ، ويكون لقرابة الإمام بعده، وقيل: هو للإمام يصفعه حيث وقيل: هو للإمام يضعه حيث يشاء، وأماماً سهم اليتامى فإن اليتامى من فيه ثلاثة أوصاف: موت الأبا، وعدم البلوغ، وجود الإسلام أصلاً فيه أو تبعاً لأحد أبويه، و حاجته إلى الرفقة، وأماماً المسكين فهو المحتاج، وأماماً ابن السبيل فهو الذي يأخذُهُ الطريق محتاجاً، وإن كان غنيماً في بلده" (88)

هل الغانمون على حال واحدة في الغنيمة؟:

إذا أراد الإمام أن يقسم الغنيمة بين الجنود فالإمام أن يجتهد في حال الجيش
أولاً: فمن كان نقله أوفق بمصلحة المسلمين نقل له، وذلك بإحدى ثلاث:
أولاها: أن يكون الإمام دخل دار الحرب فبعث سريَّةٍ تُغيِّر على قريةٍ مثلاً فيجعل لها الرُّبُع بعد الْخُمُسِ أو التُّرْثَ بعْد الْخُمُسِ، فَمَا قدِمَتْ بِهِ السَّرِّيَّةُ رَفَعَ حُسْنَهُ تُمَّ أَعْطَى السَّرِّيَّةِ رُبُعَ مَا غَبَرَ أو تُرْثَهُ وَجَعَلَ الباقي فِي الْمَعَانِمِ،
وَثَانِيَّهَا: أَنْ يَجْعَلَ الإِمَامُ جُعْلًا لِمَنْ يَعْمَلُ عَمَلًا فِيهِ غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ،
مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: مَنْ طَلَعَ هَذَا الْحِصْنَ فَلَهُ كَذَا، مَنْ جَاءَ بِأَسِيرٍ فَلَهُ كَذَا، مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبَهُ، فَإِنْ شَرَطَ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ أَعْطَى
مِنْهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِنْ الْغَنِيمَةِ أَعْطَى مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسٍ.
وَثَالِثَّتُهَا: أَنْ يَحْصُّ بِهِ الإِمَامُ بَعْضَ الْغَانِمِينَ بِشَيْءٍ لِعَنَائِهِ وَبِأَسِيرٍ كَمَا أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلَمَةً بْنَ الْأَكْفَعِ فِي غَزْوةٍ

⁸⁵(ابن فارس، معجم مقاييس اللغة(ج 319/4)

⁸⁶(الجرجاني، التعريفات (ص 209)

⁸⁷(الطبرى، جامع البيان(ج 13/556, 557)

⁸⁸(ابن العربي، أحكام القرآن(ج 2/402)

ذِي قَرْدِ سَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ، حَيْثُ ظَهَرَ مِنْهُ نَفْعٌ عَظِيمٌ لِلْمُسْلِمِينَ⁽⁸⁹⁾

ويقول الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره:

"وَالْأَصَحُّ عِنْدِي أَنَّ السَّلَبَ إِنَّمَا يَسْتَحْقُهُ الْقَاتِلُ بِجَعْلِ الْإِمَامِ قَبْلَ الْقُتْلِ أَوْ تَتْفِيلِهِ بَعْدُهُ، وَيَرْفَعُ مَا يَتَبَغِي أَنْ يَرْضَخَ دُونَ السَّهْمِ لِلِّتَسَاءِ يُدَاوِيَنَ الْمَرْضَى، وَيَطْبُخُ الطَّعَامَ، وَيُصْلِحُ شَأْنَ الْغَرَّةِ، وَلِلْعَبِيدِ وَالصَّابِيَانِ وَأَهْلِ الدِّمَمَةِ الَّذِينَ أَذْنَ لَهُمُ الْإِمَامُ إِنْ حَصَلَ مِنْهُمْ نَفْعٌ لِلْغَرَّةِ، وَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ كَانَ مَالَ مُسْلِمٍ ظَفَرَ بِهِ الْعُدُوُّ رُدًّا عَلَيْهِ بِلَا شَيْءٍ، ثُمَّ يُقْسَمُ الْبَاقِي عَلَى مَنْ حَضَرَ الْوَقْعَةَ، لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ. وَعِنْدِي أَنَّهُ إِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَزِيدَ لِرُكْبَانِ الْإِبْلِ أَوْ لِلرُّمَادَةِ شَيْئًا أَوْ يُفْصِلُ الْعِزَابَ عَلَى الْبَرَادِينِ بِشَيْئِهِ دُونَ السَّهْمِ فَلَهُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُشَارِكَ أَهْلَ الرَّأْيِ، وَيَكُونُ أَمْرًا لَا يُخْتَافُ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ، ... وَمَنْ بَعْدَهُ الْأَمِيرُ لِمَصْلَحةِ الْجَيْشِ كَالْبَرِيدِ وَالظَّلَبِيَّةِ وَالْجَاسُوسِ يُسْهِمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْوَقْعَةَ كَمَا كَانَ لِعُثْمَانَ يَوْمَ بَدْرٍ"⁽⁹⁰⁾

ومن الكلام السابق لأقوال المفسرين يرى الباحثان أن الواقع اليوم يختلف عن الواقع في السابق، فالجيش في السابق كانت تحكمه أنظمة، وقوانين خاصة حتى إن طبيعة المعارك في السابق، تختلف عن طبيعتها اليوم، وكذلك طبيعة الإعداد للمعركة في واقعنا المعاصر يختلف عن طبيعة الإعداد للحروب قديماً، وإن الأسلحة المستخدمة اليوم ليست هي نفسها المستخدمة في السابق، وعليه فإن قضية الغنائم وتوزيعها اليوم تختلف عن توزيعها في زمن رسول الله ﷺ، و زمن خلفائه، إن الغنائم اليوم يأخذها الجندي، وأفراد الجيش مسبقاً، من خلال راتبه من المؤسسة العسكرية التي يتبعها، وإن التفاضل الذي كان سابقاً بتمييز الفارس عن الرجل، ومن قتل قتيلاً فله سلبه والذي كان يعتبر من باب التحفيز هو موجود في الجيوش المعاصرة والمعروف بتمييز الرتب العسكرية كالجندي، والملازم، والنقيب حتى يصل إلى أعلى رتبة وهذا التمييز له أثر على المكانة، وعلى الأجر، والراتب الذي هو بمنزلة ما يغنمها مسبقاً، وفي قول المفسرين: أن (يجعل الإمام)، ويري (الإمام) والإمام هنا رأس الدولة.

ويؤكد الباحثان هنا على ما ذكره الإمام القرضاوي أن المؤسسة العسكرية-الجيش- قد تتخلل بكل ما يلزم الجندي من عتاد، وعدة تلزمته في الحرب، وترعى أسرة من قتل في الحروب، وتعوض منهم من أصيب بأفة، وعلى اعتبار أن الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة فإنه يحصل على ميزانية خاصة من الدولة التي جعلت الغنائم مصدراً، ووسيلةً من وسائل كسب المال مما جعلها تحتفظ بهذا المال في خزينتها لتتفقه على الجيش.⁽⁹¹⁾

ثانياً: الفيء :

1. تعريف الفيء لغةً :

قال ابن فارس: فاء الفاء والهمزة مع معتنٍ بينهما، كلماتٌ تدلُّ على الرجوع...والفاء: غنائم تُؤخذ من المشركين أفاءها الله تعالى عليهم... ويقال: استفأْتُ هذا المال، أي أخذته فائتاً⁽⁹²⁾.

2. تعريف الفيء في الاصطلاح:

"ما ردَ الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالف أهل دينه بلا قتال، إما بأن يجلوا عن أوطانهم ويخلوها لل المسلمين، أو يصالحوا على جزية يؤدونها عن رؤوسهم"⁽⁹³⁾

والفاء وسيلةً من وسائل كسب المال الحال الناتج عن الجهاد في سبيل الله، ومصدرٌ من مصادره كان لها أثر في التوسيعة المالية على دولة الإسلام والمسلمين، وقد ذكر الله الفيء في كتابه العزيز حيث قال: (اً مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى

⁽⁸⁹⁾ انظر رضا، المنار (ج 10/11)

⁽⁹⁰⁾ المصدر السابق (ج 10/11)

⁽⁹¹⁾ انظر القرضاوي، فقه jihad (ج 2/990-991)

⁽⁹²⁾ ابن فارس، انظر معجم مقاييس اللغة (ج 4/348)

⁽⁹³⁾ الأزهري، تهذيب اللغة (ج 5/246)

فَلَلَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا هَاجَكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (الحشر : ٧)

والآية السابقة تبين أن حكم الفيء هو لرسول الله ﷺ مدة حياته يضعه حيث يشاء فكان ينفق على أهله منه نفقة سنتهم ويجعل ما بقي من مال الله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله⁽⁹⁴⁾.

والآية تذكر المسلمين أن هذا الفيء الذي خلفه وراءهم بنو النضير لم يركضوا لهم عليه خيلاً ، ولم يسرعوا إليه ركباً ، فحكمه ليس حكم الغنيمة التي أعطاهم الله أربعة أخماسها ، واستبقى خمسها فقط لله والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كما حكم الله في غنائم بدر الكبرى؛ إنما حكم هذا الفيء أنه كله لله والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، والرسول ﷺ هو الذي يتصرف فيه كله في هذه الوجوه، وذو القربى المذكورون في الآيتين هم قرابة الرسول ﷺ أن كانت الصدقات لا تحل لهم ، فليس لهم في الزكاة نصيب ، وإن كان النبي لا يورث فليس لذوى قرابته من ماله شيء ، وفيهم الفقراء الذين لا مورد لهم . فعل لهم من خمس الغنائم نصبياً ، كما جعل لهم من هذا الفيء وأمثاله نصبياً فأما بقية الطوائف والمصارف فأمرها معروف ، والرسول ﷺ هو المتصرف فيها⁽⁹⁵⁾

ولتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنظيم العلاقات المالية، وتنظيم التوزيع بين المسلمين بينت الآيات مصارف هذا الفيء "كيلا يكون الفيء دولة بين الأغنياء دون الفقراء والدولة اسم للشيء يتناوله القوم بينهم يكون لها مرة ولها مرة ومن المعانى التي ذكرت أنه يغلب الأغنياء الفقراء فيقسمونه بينهم⁽⁹⁶⁾" وفي الروايات المستفيضة من الطرق الكثيرة : أن عمر أبى سواد العراق ومصر وما ظهر عليه من الغنائم ، لتكون من أطعيات المقاتلة وأرزاق الحشوة والذاري،... وقيل إنه استطاب أنفس أهل الجيش ؛ فمن رضي له بترك حظه بغير ثمن ليقيمه للمسلمين قلة . ومن أبى أعطاء ثمن حظه. فمن قال : إنما أبى الأرض بعد استطابة أنفس القوم جعل فعله كفعل النبي ﷺ؛ لأنه قسم خير ، لأن اشتراه إليها وترك من ترك عن طيب نفسه بمنزلة قسمها . وقيل : إنه أباقها بغير شيء أعطاه أهل الجيوش⁽⁹⁷⁾

مما سبق يرى الباحثان أن الفيء خاص برسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ هو رأس الدولة، وكذلك عمر بن الخطاب ﷺ من بعده، والحاكم فيها، وكان في ذلك إشارة أن الدولة لها خصوصية فيما تحوزه من الفيء والأراضي ولها حرية التصرف في توزيع هذه الأراضي، والأموال من خلال مؤسساتها، وزاراتها المختصة على من يستحقها من المؤمنين، وكذلك بينت الآيات الأصناف المستحقين للفيء وهم أولو القربى، واليتامى والمساكين، وأبناء السبيل، وقد تم ذكرهم في مطلب الغنائم.

المطلب الثالث: مراقبة الدولة للأماكن الربوية

إن الرقابة على الأموال الخاصة، وال العامة من مهام الدولة، والمال هو الذي يسأل عنه العبد من أين اكتسبه، وفيه أنفقه لحديث النبي ﷺ : " لَا تَرُوْلُ قَدَمًا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسَأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَا فَعَلَ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ"⁽⁹⁸⁾ فالسؤال عن المال لمعرفة مصدر اكتسابه، ووجه إنفاقه رقابة على المال، والرقابة منها ما هو رقابة إلهية، يستحضر فيها العبد رب في كل أمره، ومنها المالية كما في قوله تعالى: (... إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء : ١

⁽⁹⁴⁾ الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (ج 60/7)

⁽⁹⁵⁾ قطب: في ظلال القرآن (مج 3523، 3524) (ج 5/3523، 3524)

⁽⁹⁶⁾ الشوكاني، فتح القدير (ج 236/5)

⁽⁹⁷⁾ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج 18/22)

⁽⁹⁸⁾ [الترمذى، سنن الترمذى، صفة القيامة والرقائق والورع / ما جاء في شأن الحساب والقصاص ، 529/4 : رقم الحديث 2417] والحديث قال عنه الترمذى حسن صحيح

أي: هو مراقب لجميع أعمالكم وأحوالكم"⁽⁹⁹⁾، وإنما مراقبة خارجية تتولى الدولة مهامها على الأفراد، والمؤسسات ذات الصلة بالعلاقات المالية، ومن الأمور ذات الصلة بالمعاملات المالية التي تراقب عليها الدولة؛ أكل أموال الناس بالباطل من خلال الربا، والذي يقوم به بعض الأفراد المربّين، وبعض المؤسسات الربوية في المجتمعات الإسلامية حيث يقع على الدولة مسؤولية عظيمة وذلك بتكتيف الرقابة على الجهات الربوية لخطورة الربا وعظميّ مفاسده وسيركز الباحثان على الربا باعتباره من المعاملات، والعلاقات المالية المنتشرة في المجتمع المسلم، وعلى الدولة تكتيف الرقابة عليه لخطورته، ومفاسده، وسيبيّن الباحثان الأمور المتعلقة بالربا؛ حرمتها، خطورتها،... من خلال هذا المطلب وهو على النحو الآتي:

الربا وهو الزرادة على رأس المال لكن حُص في الشرع بالزيادة على وجه دون وجهه⁽¹⁰⁰⁾، والربا مصدر من مصادر كسب المال الحرام، والربا من المعاصي التي أعلن الله تعالى الحرب على مرتکبها، وللربا مخاطر عديدة ومنها المخاطر الاقتصادية، والدولة مطالبة بمراقبة، ومتابعة الأماكن الربوية كالبنوك الربوية والمؤسسات ذات الصلة بالمعاملات الربوية، وعلى الدولة أن تسلك منهجاً لبيان خطورة الربا للحد من انتشاره، وإغلاق مؤسساته وسيبيّن الباحثان الخطوات، والمنهجية المتّبعة في رقابة الأماكن الربوية من خلال:

أولاً: بيان حرمة الربا:

الربا من المعاملات المالية المحرمة، ويتنافى مع أصل المعاملات التجارية كالبيع والشراء والتي هي عماد الحالة الاقتصادية القائمة على التبادل التجاري المتمثل بالبيع والشراء لقوله تعالى:

(... وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا...) البقرة: ٢٧٥ والمقصود "أن الله أحل البيع وحرم نوعاً من أنواعه وهو البيع المشتمل على الربا والبيع مصدر باع بياع : أي دفع عوضاً وأخذ موعضاً"⁽¹⁰¹⁾، والحرمة جاءت بالزيادة التي يزيد رب المال بسبب زيادة غريميه في الأجل، وتأخيره دينه عليه⁽¹⁰²⁾، و"كيف يتمثلان والبيع محل بتحليل الله والربا حرم بتحريم الله..."⁽¹⁰³⁾، والمربّون يغالطون؛ وهم يدافعون عن نظامهم الاقتصادي الملعون . فيقولون : إن البيع - وهو التجارة - تنشأ عنها زيادة في الأموال وربح ...والفرق بعيد بين طبيعة العمليات التجارية والعمليات الربوية أولاً ، وبين الخدمات التي تؤديها التجارة للصناعة وللجماهير؛ والبلاء الذي يصبه الربا على التجارة وعلى الجماهير ، فالتجارة وسيط نافع بين الصناعة والمستهلك ، تقوم بترويج البضاعة وتسويقه؛ ومن ثم تحسينها وتيسير الحصول عليها معاً وهي خدمة للطرفين ، وانقطاع عن طريق هذه الخدمة . انقطاع يعتمد كذلك على المهارة والجهد؛ وي تعرض في الوقت ذاته للربح والخسارة، والربا على الصد من هذا كله يثقل الصناعة بالفوائد الربوية التي تضاف إلى أصل التكاليف ويثقل التجارة والمستهلك بأداء هذه الفوائد التي يفرضها على الصناعة"⁽¹⁰⁴⁾

ثانياً: إعلان الحرب على المربّين

إن معصية الربا من المعاصي التي أعلن الله تعالى الحرب على أصحابها، والمعاملين بها، وهذا يدل على عظم هذه المعصية، وهذا الجرم لما فيه استغلال الضعفاء من الناس، والمحاججين كما في قوله تعالى:

(فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...) البقرة: ٢٧٩ ومعنى الآية أن هذا استيقان وإذان بحرب من الله ورسوله وقتل لهم⁽¹⁰⁵⁾، وأما حرب الله فلا نقول فيها إلا قول الله: آ

⁽⁹⁹⁾ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم (ج 2/206)

⁽¹⁰⁰⁾ الأصفهاني: مفردات غريب القرآن (ص 340)

⁽¹⁰¹⁾ الشوكاني، فتح القدير (ج 1/339)

⁽¹⁰²⁾ انظر الطبرى، جامع البيان (ج 6/13)

⁽¹⁰³⁾ حقي، روح البيان (ج 1/356)

⁽¹⁰⁴⁾ قطب، في ظلال القرآن (مج 2/639)

⁽¹⁰⁵⁾ انظر الطبرى، جامع البيان (ج 6/26)

(...) ثمَّ وَمَا يَغْفُلُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلنَّبِيِّ (المدثر: ٣١)، ولا يستطيع أحد أن يحتاط لها. وأما حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه هي الأمر الظاهر. لأن الله سبحانه وتعالى يجرد على المرابين تجربة هائلة من جنوده التي لا يعلمها إلا هو، وحرب رسول الله جنودها هم المؤمنون برسوله، عليهم أن يكونوا حرباً على كل ظاهرة من ظواهر الفساد في الكون؛ ليطهروا حياتهم من دنس الربا⁽¹⁰⁶⁾، ويرى الباحثان أنَّ من باب إعلان الحرب على الربا والأماكن الربوية كالبنوك الربوية التضيق عليها، فلا تسهيل لمعاملاتهم، وزيادة الضرائب عليهم، وإيجاد المنافسين لهم بطريقة تنتهي المعاملات الإسلامية مثل إنشاء البنوك الإسلامية لمنافسة البنوك الربوية

ثالثاً: الربا فيه ظلم:

أكل الربا، والتعامل فيه ظلم واضح يقع على الأفراد، والمجتمعات، والظلم في المعاملات المالية، والاقتصادية من عوامل وأسباب الأزمات الاقتصادية وقد بين القرآن الكريم أن الظلم نتيجة من نتائج الربا كما في قوله تعالى: (... فَإِنْ ثَبَّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالَكُمْ لَا تَظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) (البقرة: ٢٧٩ ،والمعنى: "لا تظلمون بأخذ زيادة على رؤوس أموالكم ، ولا تظلمون بالنقص منها")⁽¹⁰⁷⁾، وتبيّن الآية أنه لا حق للمرابين في ضعف ولا ضعفين، ولا في أضعاف مضاعفة. وحيثند (ولَا تُظْلَمُونَ) من رايتي، بأن تأخذوا منهم زائداً عن رأس المال، وقد جاء النظام الإسلامي ليحمي طائفة من ظلم طائفة، ولم يأت هذا النظام إلا بعد أن وجدت طائفة المرابين الذين ظلموا طائفة الفقراء المستضعفين. وحسب هؤلاء المستضعفين الذين استغلوا من المرابين أن ينصفهم القرآن وأن ينهي قضية الربا إنها يعطي الذين رأبوا ما سلف لأنهم بنوا حياتهم على ذلك⁽¹⁰⁸⁾

رابعاً: الربا يمحق المال:

بين الله تعالى أن المال ينمو، ويزداد بالصدقات، وينقصه، ويمحقه الربا كما في قوله تعالى:

(يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِبِّي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (البقرة: ٢٧٦)

ومعنى الآية "أي يذهب، إما بأن يذهب بالكلية من يد صاحبه، أو يحرمه بركة ماله فلا ينتفع به، بل يعذبه به في الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيمة".⁽¹⁰⁹⁾، ويذهب هذا المال في كوارث⁽¹¹⁰⁾ ، وتبيّن الآية "أن النظام الربوي بلاء على الإنسانية- لا في إيمانها وأخلاقها وتصورها للحياة فحسب- بل كذلك في صميم حياتها الاقتصادية والعملية، وأنه أبغض نظام يمحق سعادة البشرية محقا، ويعطل نموها الإنساني المتوازن، على الرغم من الطلاء الظاهري الخداع، الذي يبدو كأنه مساعدة من هذا النظام للنمو الاقتصادي العام".⁽¹¹¹⁾، وإن الله يمحق الربا فلا يفيض على المجتمع الذي يوجد فيه هذا الدنس إلا القحط والشقاء، وقد ترى العين - في ظاهر الأمر - رخاء وإنتاجاً وموارد موفورة، ولكن البركة ليست بضخامة الموارد بقدر ما هي في الاستمتاع الطيب الآمن بهذه الموارد⁽¹¹²⁾

خامساً: نم آكل الربا وتشريع صورته:

لقد نم القرآن الكريم آكري الربا، وصورهم بصورة الذي يتخبّطه الشيطان من المس كما في قوله تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ...) (البقرة: ٢٧٥)

⁽¹⁰⁶⁾ الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج 2/ 1202-1203)

⁽¹⁰⁷⁾ ابن حزني، التسهيل لعلوم التنزيل (ج 1/ 138)

⁽¹⁰⁸⁾ انظر الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج 2/ 1201-1203)

⁽¹⁰⁹⁾ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج 1/ 713)

⁽¹¹⁰⁾ الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج 5/ 2809)

⁽¹¹¹⁾ حوى ، الأساس في التفسير (ج 1/ 639)

⁽¹¹²⁾ قطب ، في ظلال القرآن (مج 1/ 328)

والمقصود بالآلية " هو المجنون الذي أصابه الصرع، فيضطرب به اضطرابات، ويسقط على الأرض إذا أراد القيام" ⁽¹¹³⁾، وذلك لأنه تخطى في المعاملة فجوزى على المقابلة ⁽¹¹⁴⁾، و"التخطي معناه الضرب على غير استواء، ويقال للرجل الذي يتصرف في أمر ولا يهتدي فيه: إنه يخطى خط عشواء" ⁽¹¹⁵⁾، فكان الشيطان قد مس التكوين الإنساني مسًا أفسد استقامة ملكته، فالتكوين الإنساني له استقامة ملكت مع بعضها البعض؛ فكل حركة لها استقامة، فإذا ما مسّه الشيطان فسد تآزر الملكت، فملكته النفسية تكون غير مستقيمة وغير منسجمة مع بعضها البعض، فتكون حركته غير رتيبة وغير منطقية" ⁽¹¹⁶⁾

وإنَّ صورة الممسوس المتصروع، هي صورة معروفة معهودة الناس، فالنص يستحضرها لتقدي دورها الإيجابي في إفراز الحس، لاستجاشة مشاعر المرابين، وهزها هزة عنيفة تخرجهم من مألف عادتهم في نظامهم الاقتصادي؛ ومن حرصهم على ما يتحقق لهم من الفائدة، وهي وسيلة في التأثير التربوي ناجحة في مواضعها . بينما هي في الوقت ذاته تعبر عن حقيقة واقعة..." ⁽¹¹⁷⁾

سادساً: النهي عن أكل الربا:

ذكر الباحثان آنفًا حرمة الربا، وبين مضاره، وتحذير القرآن الكريم منه، وجاء القرآن الكريم بالنفي صراحةً عن أكل الربا أضعافًا مضاعفة كما في قوله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةٌ وَأَنْقُوا اللَّهَ لَعْنَكُمْ ثُلُحُونَ) آل عمران: ۱۳۰ والمقصود بالآلية أن الله تعالى نهى عن الربا مع توبيخ بما كانوا عليه من تضعيده كان الرجل منهم إذا بلغ الدين محله زاد في الأجل فاستغرق بالشيء الطفيف مال المدينون ⁽¹¹⁸⁾، ويدرك الشيخ الشعراوي -رحمه الله- لفترة رائعة في بيان معنى أضعافًا مضاعفة فيقول:

"هو كلام اقتصادي على أحدث نظام، فالضعف هي: الشيء الزائد بحيث إذا قارنته بالأصل صار الأصل ضعيفاً، فعندما يكون أصل المال مائة - على سبيل المثال - وسيؤخذ عليها عشرون بالمائة كفائدة فيصبح المجموع مائة وعشرين. إذن فالمائة والعشرون تجعل المائة ضعيفة، هذا هو معنى أضعف، فماذا عن معنى (مضاعفة)؟ إننا سند أن المائة والعشرين ستصبح رأس مال جديد، وعندما تمر سنة ستأخذ فائدة على المائة وعلى العشرين أيضاً، إذن فالضعف ضعفت أيضاً، وهذا ما يسمى بالربح المركب..." ⁽¹¹⁹⁾، "والآيات السابقة فيها رد على قوم يريدون في هذا الزمان أن يتواروا خلف هذا النص ويتداروا به ليقولوا : إن المحرم هو الأضعف المضاعفة أما الأربع في المائة والخمسة في المائة والسبعين والتسعه فليست أضعافًا مضاعفة، وليس داخلة في نطاق التحرير! ونبأ فنحسم القول بأن الأضعف المضاعفة وصف الواقع ، وليس شرطاً يتعلق به الحكم، والنص الذي في سورة البقرة قاطع في حرمة أصل الربا بلا تحديد ولا تقدير" ⁽¹²⁰⁾.

مما سبق يتبيّن للباحثين أن الربا معاملة مالية حرم الله التعامل بها، ونهى عن أكل ما ينتج عنها، لأن فيها مهلاً للمال، والبركة ، وقد شبه القرآن الكريم أكل الربا بمثل المجنون، والمتصروع، وهذه صورة مذمومة، فهذه المعاملة هي سبب رئيس في حدوث أزمة مالية اقتصادية، وعلى الدولة أن تكشف من رقابة هذه الأماكن الربوية؛ مثل البنوك التي تفرض الفوائد والزيادة على الأموال، والمؤسسات التي تمد يد العون للفقراء والمحاجين، ولكن بفرض فوائد على الفروض المقدمة لهم حتى يصيّبهم الربا، ويأكلوه، مما

⁽¹¹³⁾ ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج 3/82)

⁽¹¹⁴⁾ النسفي، تفسير النسفي (ج 1/224)

⁽¹¹⁵⁾ الرازي، مفاتيح الغيب (ج 7/77)

⁽¹¹⁶⁾ الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج 2/1187)

⁽¹¹⁷⁾ قطب، في ظلال القرآن (مج 1/324)

⁽¹¹⁸⁾ الزمخشري، الكشاف (ج 1/442)

⁽¹¹⁹⁾ الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج 2/1748)

⁽¹²⁰⁾ قطب، في ظلال القرآن (مج 1/473)

ينتج عن ذلك؛ معصية الله، ومحق لبركة المال، وأكل للمال بالباطل، والحرام وإن إنشاء بنوك إسلامية تتعامل وفق النظام الإسلامي كبديلة للمعاملات الربوية هي مهمة الدولة التي ترعى مصالح مواطنيها وكذلك فتح المجال أمام المواطنين بالقرض الحسن مما يؤدي إلى إقبال الناس على تلك المصارف الإسلامية وهجر المصارف والمؤسسات الربوية، وهذا ينتج عنه؛ طاعة لله بالابتعاد عن الربا، والتوصعة على الناس بتفريح كرباتهم، وإن إبراز المنهجية السابقة التي سلكها القرآن الكريم في بيان الصورة البشعة للربا وذم الربا، وورود آيات عديدة تتحدث عن حرمة، وخطورة، ومفاسد الرب ليؤكد على ضرورة متابعة ومراقبة هذه الأماكن والمؤسسات الربوية الذي هو مهمة ووظيفة الدولة في توعية الناس، وهذا عامل من عوامل اجتناب الناس للتعامل بالربا، من خلال بيان حرمتها، وأخطارها، ومراقبة الدولة ومحاسبة القائمين عليه والمتعاملين به.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلوة والسلام على خاتم النبوات والرسالات محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه، ومن استن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين.
إنا نحمد الله تعالى أن أعاشرنا على كتابة هذا البحث، ويسر لنا أمورنا حتى وصلنا إلى خاتمه فللهم الحمد والمنة من قبل ومن بعد، ولقد ختمنا هذا البحث بنتائج وتوصيات ذكر أهمها:

أولاً: أهم النتائج:

1. لفظة المال أشمل من حصره بالعملات النقدية، فهو يشمل الذهب، والفضة، والأعما، والعقارات، ... وغيره مما يستفيد منه الإنسان.
2. ورود لفظة المال، واشتقاقاتها في القرآن الكريم ستاً وثمانين مرةً تكررت في السور المكية اثنين وثلاثين مرةً، وتكررت في السور المدنية أربعًا وخمسين مرةً، وهذا يدل على اهتمام القرآن الكريم بالمال، وبيان أهميته.
3. موضوعات المال في السياق القرآني تتاسب مع خصائص وضوابط، وموضوعات السور المكية والمدنية
4. من أهم وسائل تنظيم العلاقات المالية للفرد في المجتمع الإسلامي الابتعاد عن الإسراف، والتبذير ، والحد على التوازن في النفقة، والعدل في توزيع المواريث بحيث يأخذ كل ذي حق حقه.
5. من أهم وسائل الحفاظ على العلاقات المالية بين الأفراد في المجتمع الإسلامي التزام المنهج الرباني في تنظيم العلاقة بين الدائن والمدين والنهي عن التطفيق في الكيل والميزان والالتزام بالعهود والمواثيق بين الناس.
6. للدولة دور مهم في تنظيم العلاقات المالية في المجتمع الإسلامي وذلك من خلال العدالة في توزيع أموال الزكاة وأموال الغنائم والفيء وإحكام الرقابة على الأماكن الربوية العامة والخاصة والتي تسبب الاضطراب الاقتصادي في المجتمع من خلال استغلال قلة من الأغنياء لحاجات الفقراء وعوزهم.
7. وضع القرآن الكريم منهجية حكيمة لتنظيم العلاقات المالية بين الناس، وهذه المنهجية لا تضاهيها كل القوانين الوضعية مهما بلغت تقافة واضعيتها، ومهما ارتفعت براعة صانعيها فهي من لدن حكيم خير.
8. تميز القرآن الكريم بمنهج حكيم في تنظيم وتوزيع المواريث بين الورثة بحيث يقوم على الحاجة لا على الذكورة والأئنة كما يدعى المشككون في الإسلام.

ثانياً: أهم التوصيات:

أولاً: يوصي الباحثان طلبة العلم خاصة العلم الشرعي بتناول موضوعات القرآن الكريم لتقديم الحلول الشافية لمشاكل الإنسانية، وقضاياها المختلفة.

ثانياً: يوصي الباحثان الجهات المختصة بإنشاء بيت مال للمسلمين في كل بلد مسلم يتولى جمع أموال الزكاة من الأغنياء لتوزيعها بالعدل على الأصناف المحتاجة، وذلك لتحقيق العدالة في التوزيع، وتنظيم العلاقات المالية في المجتمعات الإسلامية.

ثالثاً: يوصي الباحثان العلماء، وأصحاب الرأي في العلوم الشرعية، وخاصة علماء الاقتصاد الإسلامي بطرح المحاضرات الاقتصادية التوعوية، والتي ترشد الناس إلى وسائل الحفاظ على المال الخاص، والعام وفق تعليمات القرآن الكريم.

رابعاً: يوصي الباحثان أصحاب القرار في المجتمعات الإسلامية بضرورة مراقبة المؤسسات الربوية وإقامة مؤسسات إسلامية بدلاً تقوم على استثمار الأموال في مشاريع ربحية وتقدم للمحتاجين القروض الحسنة التي تعينهم على تجاوز ضائقاتهم الاقتصادية وأخيراً نسأل الله تعالى أن يتقبل منا ما أصبنا، وأن يغفر لنا ما قصرنا، وأن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله.(1987م) صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه .تحقيق:د.مصطففي البغا.ط.3. بيروت: دار بن كثير، الياما.

البغوي، الحسين بن مسعود.(1997م). عالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش.ط.4. دار طيبة للنشر والتوزيع.

القاعي، إبراهيم بن عمر. (1995م). نظم الدرر في تناسب الآي وال سور. تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدى.(د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد. (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط.1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الترمذى، محمد بين عيسى أبو عيسى (د.ت)الجامع الصحيح. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون.(د.ط).بيروت: دار إحياء التراث.

جزي، محمد بن أحمد(1416هـ) التسهيل لعلوم التنزيل تحقيق:د. عبد الله الخالدي ط1.بيروت: شركة دار الأرقمن أبي الأرقم. الجصاص،أحمد بن علي أبو بكر الرازي(1405هـ). أحكام القرآن ، تحقيق: محمد صادق القمحاوى (د.ط) بيروت: دار إحياء التراث العربي.

حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: أسعد محمد الطيب.(د.ط). صيدا: المكتبة العصرية. حقي،إسماعيل حقي.(1416هـ) روح البيان (د.ط) دار إحياء التراث العربي حوى، سعيد(1424هـ).الأساس في التفسير. ط.6.القاهرة: دار السلام.

حيان، محمد بن يوسف. (2001م). تفسير البحر المحيط. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض. ط 1.لبنان: دار الكتب العلمية.

الخازن، علي بن محمد بن إبراهيم.(1979م). لباب التأويل في معاني التنزيل. (دط).بيروت:دار الفكر. الرازي، محمد بن عمر.(2000م). مفاتيح الغيب. ط.1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الراغب، الحسين بن محمد الأصفهاني(1412هـ)المفردات في غريب القرآن.تحقيق: د.صفوان عدنان الداودي.ط.1.دمشق بيروت:دار القلم، الدار الشامية.

- رضا، محمد رشيد. (1990). *تفسير القرآن الحكيم(تفسير المنار)*. (د.ط). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الزحيلي، وهبة الزحيلي. (2010م). *الفقه الإسلامي وأدلته*. ط.32. دمشق: دار الفكر.
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (1418هـ). *التفسير المنير*. (د.ط). بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (د.ت). *حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. تحقيق: عبد الرزاق المهدى. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (2000م). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*. تحقيق: عبد الرحمن بن السعود، محمد بن محمد العمامي. (د.ت). *إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم*. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- السمرقندى، نصر بن محمد بن إبراهيم. (د.ت). *بحر العلوم*. تحقيق: د. محمود مطري. (د.ط). بيروت: دار الفكر.
- الشربيني، محمد بن أحمد. (د.ت). *تفسير السراج المنير*. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشعراوى، محمد بن متولى الشعراوى. (1997م). *تفسير الشعراوى-الخواطر*. (د.ط). القاهرة: مطبع أخبار اليوم.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد مختار. (1995م). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. (د.ط). لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- الشوكانى، محمد بن علي بن محمد. (1414هـ). *فتح القدير الجامع بين نفسي الرواية والدرایة من علم التفسير*. ط.1. دمشق، بيروت: دار الكلم الطيب.
- الطبرى، محمد بن جرير. (2000م) *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط.1. مؤسسة الرسالة.
- طنطاوى، محمد سيد. (1997م-1998م). *التفسير الوسيط للقرآن الكريم*. ط.1. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- عاشور ، محمد الطاهر بن عاشر. (1997م). *التحرير والتتوير*. (د.ط). تونس: دار سخون.
- عبد الباقي، محمد بن فؤاد. (2001م). *المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم*. (د.ط). القاهرة: دار الحديث.
- العربى، محمد بن عبد الله. (2003م). *أحكام القرآن*. تحقيق: محمد عبد القادر ط.3. محمد عبد القادر عطا. لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- العسقلانى، أحمد بن علي بن حجر العسقلانى. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. تحقيق: رقم كتبه وأبوابه وحديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه: العلامة عبد العزيز بن باز. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.
- العسكري، أبو هلال العسكري. (1412هـ) *معجم الفروق اللغوية*. تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي. (د.ط). قم: مؤسسة النشر الإسلامية.
- الغزالى، محمد بن محمد،أبو حامد. (د.ت). *إحياء علوم الدين*. (د.ط).بيروت: دار المعرفة.
- فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس (1979م) *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق عبد السلام محمد هارون. (د.ط). دار الفكر الفراهيدى، الخليل بن أحمد. (د.ت). *العين*. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. (د.ط). دار مكتبة الهلال.
- القرضاوى، يوسف القرضاوى. (1973م). *فقه الزكاة*. ط.2. مؤسسة الرسالة.
- القرطبى، محمد بن احمد بن فرج الانصارى. (2003م). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: هشام سمير البخارى. (د.ط). المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.
- قطب، سيد قطب. (2009م). *في ظلال القرآن*. ط.38. القاهرة، بيروت: دار الشروق.
- كثير، إسماعيل بن عمر. (1999م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي بن محمد سلامه. ط.2. دار طيبة للنشر والتوزيع.

الماوردي، علي بن محمد بن حبيب(د.ت). النكت والعيون. تحقيق:السيد بن عبد المقصود.(د.ط). لبنان،بيروت: دار الكتب العلمية.

مسلم، مسلم بن الحاج القشيري.(د.ت) المسند الصحيح المختصر من كل العدل الضابط عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.(د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي. منظور، محمد بن مكرم.(د.ت) لسان العرب . ط1. بيروت: دار صادر.

النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تحقيق. يوسف علي بدوي. ط1 بيروت: دار الكلم الطيب.

النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویه.(1990م). المستدرک على الصحیحین. تحقيق: مصطفی عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

قائمة المراجع المرورمنة:

The Holy Quraan

Al-Bukhari, M.(1422 AH) Sahih Al-Bukhari, Investigated by D. Mostafa Albagha , 3rd edi , . Beirut: Dar Bin Kathir, Al-Yamamah.

Al-Baghawi, Al-Hussein Bin Masoud (1997). Features of the interpretation of the Qur'an. Investigated by: Muhammad Abdullah Al-Nimr, Othman Jumah Dumairiyah , Sulaiman Muslim Al-Harsh 4th edi , Dar Taibah for publishing and distribution

Al-Buqai, Ibrahim bin Omar. (1995), Composing pearls in connection the verses of Holy Quraan, Investigated by: Abd Al-Razzaq Ghaleb Al-Mahdi (no edi)Beirut , Dar alkutub Alelmiah
Al-Baidawi, N. (1418 AH) The illuminations and secrets of Quraan(in Arabic), investigated by Muhammad Abd al-Rahman al-Maraashli, 1st edi, Beirut, Revival of Arabic Heritage for publishing

Al-Tirmidhi, Muhammad Bin Issa Abu Issa, Al-Jami Al-Sahih(in Arabic). Investigated by: Ahmad Muhammad Shaker and others , Dar Ihiaa al-Turath.

Ibn Jazi, Abu al-Qasim, M.(1416 AH) , Facilitating for Quran sciences, Investigated by Dr. Abdullah Al-Khalidi, Beirut, 1st edi , Al Arqam Bin Abi Al-Arqam Company for publishing

Al-Jassas, Ahmad bin Ali Abu Bakr Al-Razi (1405 A.H.). ovisions of the Qur'an , investigated by: Muhammad Sadiq al-Qamhawi (no edi) Beirut , Dar Ihiaa al-Turath

Hatim, Abd al-Rahman bin Muhammad : Interpretation of the Great Quran. Investigation by: Asaad Muhammad Al-Tayeb Sidon, the modern library for publishing

Haqqi, Ismail Haqqi (1416 AH) essence of the interpretation (no edi) Dar Ihiaa al-Turath Al Arabi Hawwa, Saeed (1424 AH). The basis for interpretation. 6th edi , Cairo: Dar Al-Salam

Hayyan, Muhammad bin Yusuf. (2001). Interpretation of the Quraan . Investigated by: Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgoud, Sheikh Ali Muhammad Moawad. 1st edi, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya

Al-Khazen, Ali bin Muhammad bin Ibrahim (1979). The essence of the interpretation of the meanings of the Holy Quraan . (no edi). Beirut: Dar al-Fikr

Al-Razi, Muhammad bin Omar (2000). Keys The keys that understand us The Holy Quraan, 1st edi . Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya

Al-Ragheb Al-Asfahani, H. (1412 AH) Strange and unique words of al-Qur'an(in Arabic), investigated by Safwan Adnan Daoudi, 1st edi , Damascus and Beirut. Dar Al-Qalam and Dar Al-Shamiya for publishing.

Reda, M. (1990) Explanation of Al- Qur'an Al-Hakeem (in Arabic) (Tafsir al-Manar), (no edi), Egypt, General Egyptian institution of book for publishing

- Al-Zuhaili, Heba Al-Zuhaili. (2010). Islamic jurisprudence and its evidence. 32nd edi , Damascus: Dar Al Fikr
- Al-Zuhaili, W. (1418 AH) The Enlightening Interpretation of the doctrine, Sharia and the approach, no edi, Damascus, contemporary thoughts for publishing
- Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Omar . the differences of interpritations in the best opinions and facts of Quraan
Investigated by : Abdul Razzaq Al Mahdi. (no edi). Beirut , Dar Ihiaa al-Turath Al Arabi
the differences of interpritations in the best opinions and facts of Quraan
- Al-Saadi, Abd al-Rahman bin Nasir (2000). Facilitating the noble Rahman in the interpretation of the words of Manan -Quran- (in Arabic) . Investigated by: Abdul Rahman bin Al-Saud
- Al-Emadi, Muhammad bin Muhammad Guiding a sound mind to the features of the Qur'an. (no edi). Beirut: Dar Ihiaa al-Turath Al Arabi
- Al-Samarqandi, N. (no date) The Sea of Sciences, investigated by Dr. Mahmoud Mutraji, (no edi), Beirut, Dar Al-Fikr for publishing
- Al-Sherbiny, Mohammed bin Ahmed. Interpretation of Al-Serraj Al-Mounir (in Arabic) . (no edi). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Alami
- Al-Sharawi, Muhammad ibn Metwally al-Shaarawi (1997). Tafseer Al-Shaarawy - thoughts. (no edi). Cairo: Akhbar Al-Youm Prenters
- Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin Bin Muhammad Mukhtar (1995). The interpretation lights in clarifying the Qur'an by the Qur'an. (no edi). Lebanon: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Beirut
- Al-Shawkani, Muhammad bin Ali bin Muhammad (1414 AH). Allah blessings in sides of story and knowledge from the science of interpretation. 1st edi . Damascus, Beirut , Dar Alkalem alTieb.
- Al-Tabari, M. (2000), Collector statements about explanations of Al-Quran verses (in Arabic), investigated by Ahmad Muhammad Shaker, (no edi), Al-Resala Foundation for publishing
- Tantawi, Mohamed Sayed (1997 - 1998). the Moderate interpretation of the Holy Qur'an(in Arabic) , 1st edi , Cairo , Dar Nahdah Misr for printing, publishing and distribution.
- Ashore, M. (1997) liberation and Enlightenment (in Arabic)1st edi, Tunisia, Sahnoun for publishing and distribution.
- . Abd al-Baqi, Muhammad ibn Fuad (2001). The Dictionary of words of Qur'an. (no edi). Cairo: Dar Al Hadith .
- . Al-Arabi, Muhammad bin Abdullah (2003). Provisions of the Qur'an (in Arabic) . Investigated by: Muhammad Abdul Qadir, 3rd edi. Mohamed Abdel Qader Atta. Lebanon, Beirut: Dar Al-Kotob Al-Alami
- Al-Asqalani, Ahmad Bin Ali Bin Hajar Al-Asqalani (1379 AH). Fath Al-Bari, explained the Sahih Al-Bukhari. Investegated and numbered its books by : Muhammed Fuad Abd al-Baqi, directed, corrected, and printed by: Moheb al-Din al-Khatib, commented by: the scholar Abdul Aziz bin Baz. (no edi) Beirut: Dar Almarefa
- Al-Askari, H. (1412 AH) , A lexicon of Linguistic Differences(in Arabic), investigated by Islamic Publishing Institution (no edi) Qom, Published by Islamic Publishing Institution
- Al-Ghazali, Muhammad bin Muhammad, Abu Hamid . The revival of the sciences of religion. (no edi) Beirut: Dar Almarefa
- Ibn Faris, A. (1979), The Standards of Language Dictionary (in Arabic) investigated by: Abd al-Salam Muhammad Harun, no edi , al-Fikr for publishing
- Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed , Eye(in Arabic). Investigated by: Dr. Mahdi Makhzoumi, D. Ibrahim al-Samarrai. (no edi) Dar Al-Hilal Library
- Al-Qaradawi, Yusef Al-Qaradawi (1973) The jurisprudence of Zakat. (2nd edi) . Alresala Foundation

- Al-Qurtubi, M. (2003) , The collector of Al-Qur'an provisions(in Arabic), investigated by Hisham Samir Albokhari, no edi , Kingdom of Saudi Arabia: House of the World of Books for publishing
- Qutb, S. (2009), In the Qur'an Shadows (in Arabic), 38th edi, Cairo , Dar Al-Shorouk for publishing
- Ibn Katheer, I(1420 AH – 1999) Explanation of the Great Qur'an (in Arabic), Investigated by Sami bin Muhammad Salama, 2nd edi , Saudi Arabia, Taiba for Publishing and Distribution
- Al-Mawardi, the subtle and eyes(in Arabic),investigated by Sayyid Ibn Abd al-Maqsoud bin Abd al-Rahim, (no edi), Lebanon Beirut,The scientific Books for publishing
- Muslem , M. Al-Qushayri (no date) Sahih Muslim(in Arabic), investigated by Muhammad Fuad Abdul-Baqi, (no edi), Beirut, Arab Heritage Revival for publishing
- Manzoor, Muhammad bin Mokram . Lisan al-Arab (The dictionay of Arabs tounge) 1st edi . Beirut: Dar Sader
- Al-Nasfi, Abdullah bin Ahmed bin Mahmoud (1998). Quran Concepts and facts of interpretation. Investigated by : Youssef Ali Bedaiwi. 1st edi , Beirut Dar Alkalem Altaieb
- Al-Nisaburi, Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamdawayh (1990). Supplements of AlSaheheen , Investigated by: Mustafa Abdel Qader Atta.1st edi. Beirut: Dar Alkotob Alelmiah